المسألة الاجتماعية
والحلول المطروحة

بقلم
الدكتور
طه الدسوقي حبيشي
الأستاذ المساعد
بقسم العقيدة والفلسفة

المسالة الإجتماعية والحلول المطروحة

الدكتور

طه الدسوقي حبيشي

الأستاذ المساعد بقسم العقيدة والفلسفة

تمهيد

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد :

فإن الله عز وجل قد خلق الإنسان طلعة ، يندهش من الشيء الذي يعرض له ثم يعود إليه بعد الدهشة يتأمله ، ويحاول أن يقف على علله وأسبابه .

تلك إحدى خواص الإنسان في الماضي والحاضر ، ولا تكاد تفارقه في زمن من الأزمان .

ولكنه أيضا لا يفرغ إلى التأمل والنظر إلا إذا كانت حاجته المادية ، وما يحتاج إليه من حاجات بدنه متوفرة ، بحيث تجنبه الألم الذي يدفعه بالدرجة الأولى إلى البحث عن الأسباب التي تزيله ، وتنحيه عن طريقه حتى يتمكن من التأمل من غير تشويش الألم ، أو إلحاح المطالب .

وفى إطار هاتين القاعدتين نتأمل تاريخ الإنسان فى الماضى والحاضر ، لنتعرف على نوعية القضايا التى كان يتأملها ويدير فيها عقله .

لقد كانت حاجات الإنسان فى الماضى ، أقل من حاجات الإنسان فى هذه الأزمنة .

فهو فى الماضى كانت تكفيه الضروريات من الحاجات ، وكانت الطبيعة فى عطائها المباشر مملوءة بالمواد التى تسد هذه الحاجات الضرورية للأعداد اليسيرة من بنى البشر .

أما الإنسان المعاصر فقد تعددت حاجاته ، وأصبحت الحاجات التكميلية أو الترفية تفوق حاجاته الضرورية بأرقام خيالية .

وليس هذا فحسب هو العامل الحاسم فى القضية وإنما أعداد الإنسان وأفراده قد تزايدت تزايدا ملحوظا بحيث أصبحت عناصر الطبيعة فى صورتها المباشرة لا تكفى لتلبية حاجاته الضرورية والتكميلية على السواء .

صحيح إن رزق الإنسان مبثوث فى الكون مهما كثر عدده ، وتنوعت أغراضه ، غير أن حصول الإنسان على رزقه من عناصر الطبيعة فى الماضى كان عملا سهلا ميسورا ، والتنافس على الحصول على هذه العناصر ، أو الصراع على اكتنازها يكاد يكون معدوما ، أما اليوم فقد أصبح رزق الإنسان من عناصر الطبيعة التى سخرها الله له ، يحتاج الحصول عليه إلى عملية تصنيع وتحويل ، وتكييف وتعديل ، ونقل من مكان إلى مكان ، وارتحال من بلد إلى آخر .

وهذه العمليات المعقدة تسير فى غاية الانتظام من غير أن يصاحبها قلق ، لو أنها خضعت لنظام اجتماعى قويم ، وحكمها تشريع يوائم بين حاجات الإنسان وقدرته على التعامل مع الطبيعة من جهة ، ومن جهة أخرى يرتب رغبات الإنسان الفرد ترتيبا زمنيا تحكمه الأولويات .

وفى غيبة مثل هذا النظام الحاكم الدقيق تشقى الإنسانية أفرادا وجماعات ، تشقى بسيطرة بعض الغرائز المنحرفة للأفراد وظهورها على السطح ، لتكون هى الحاكمة والمسيطرة ، فتكتنز قلة قليلة الأموال وعناصر الطبيعة ، وتتحكم فى رقاب الكثرة ، ويظهر التناقض بارزا بين قلة تملك وكثرة لا تتمكن من ستر عورتها أو سد جوعتها ، وتسود بعض الظواهر التى لا تعقل كأن تتحول أسباب الحياة فى يد مجموعة لم تبذل يوما جهدا معقولا للحصول على هذه الأموال ولم تعرق ذات يوم من أجل أن تمتلك أسباب حياتها ، أو تحصل حتى أقواتها .

لقد بدت هذه الظواهر الاجتماعية وسيطرت على الإنسانية حين غاب النظام الحكيم المسيطر ، وأصبحت الإنسانية لا تسمع إلا شعارات جوفاء مهما اختلفت ، فإنها لا تعبر إلا عن هذا الخلل ، ولا تحمى إلا تلك الظواهر المنحرفة المسيطرة .

من أجل ذلك كان لابد من أن تترك الإنسانية ميدان تأملها الحالم ، وتزج بنفسها فى ميدان آخر جديد ، وبدلا من أن ينعزل مفكروها فى أبراج عاجية يتأملون فيها معطيات العقل المجرد ، وجدت الإنسانية نفسها فى أشخاص مفكريها مجبرة على أن تكيف مشكلاتها بشكل دقيق ، وتبحث لها عن الحل الذى يتلاءم مع هذه المشكلات ، ويناسب تكييفها الحقيقى ، خصوصا وأن الإنسانية قد جربت الحروب الطاحنة ، وخبرت الصراع المرير الأليم ، فلم يجن من ذلك كله إلا الويلات والجروح التى تتسبب فى آلامها جيلا بعد جيل ، فأصبحت الحروب نغمة قاسية ، وضربا على طبول لا تطيقها الأذن ولا تتحملها المشاعر ، وتحولت مشاعرها إلى رغبة أكيدة فى الإنصات إلى تشريع يعيدها وجودها ، وكيانها من جديد ، تأمن فيه على حياتها وأقواتها ، وحقوقها الإنسانية على الجملة ، وأصبح لذلك السباق الحقيقى بين الأمم فى مجال التشريع ، والسابقون فى هذا المجال هم حقا السابقون .

والذين يفشلون أو يشعرون بالفشل فى مجال التشريع ربما لا يتركون

المجال ، ولا يتنحون عن حلبة الصراع فى مجال عرض التشريعات ، ولكن وجودهم سوف يكون وجود العابس فى الساحة المخرب داخل الحلبة حتى لا ينكشف أمرهم وتقف الإنسانية على أصول تشريعهم الزائف ، والذى خدعوا الإنسانية به حقبا من الزمن طالت أو قصرت .

وأملنا أن تفتح الإنسانية أعينها لتختار تشريعها الذى يأخذ بيدها إلى مدارج الكمال .

المسألة الاجتماعية وتكييفها :

إن المسألة الاجتماعية مصطلح كثر حوله الاختلاف ، وتعددت بسببه المذاهب والاتجاهات ، وكانت الآلام والمآسى التى وقعت على الإنسانية المعذبة بسبب الخلاف حول هذه المسألة تزيد بشكل ملحوظ عما وقع على كاهل الإنسانية من أوزار بسبب الاختلاف حول مفاهيم أخرى .

وخلاصة تكييف المسألة الاجتماعية هى أنها كلها محاولة الإجابة على سؤال مؤداه : ماهو السبيل إلى محاولة بناء اجتماعى قوى بقصد تحقيق السعادة لأبناء المجتمع ، وتوفير قسط أوفر من الراحة والرفاهية ، وهدوء النفس وراحة الضمير ؟

وهذا السؤال على بساطته قد فرق الناس إلى مذاهب وشيع ، وقسمهم إلى فرق وأحزاب .

ولا يستطيع إنسان أن يدعى أن بحث هذه المسألة وليد عصر معين ، وإنما هى محل تفكير الإنسان منذ أن عاش الإنسان فى مجتمع تسود فيه علاقات متبادلة ، ويحتاج إلى تنظيم وتقنين .

ولقد كان الدين القويم — أو فى صورته المنحرفة — هو الذى كان يحكم المجتمع فترة من الزمن ويقدم الحلول باسمه ، أو بالتزييف عليه لهذه المسألة الاجتماعية .

ولكن الكنيسة فى الغرب قد زيفت على الدين وتصرفت باسمه حين سيطر على رجال الكنيسة الرغبة فى القهر للحصول على منافع شخصية ، والأمر يطول شرحه أقصى الدين عن إطار هذه المسألة الاجتماعية بدافع رد الفعل النفسى لإجراءات خاطئة اتخذها رجال الكنيسة ، ونسبوها إلى الدين زورا وبهتانا ، فنشأت لدى الأفراد رغبة شديدة فى البعد عن الدين ، والتخلص من أغلاله الثقال ، وهم لا يدرون أن الدين قد ظلم كما ظلموا ، وقد افترى عليه كما قهروا ، ولكن النتيجة أن المسألة الإجتماعية برمتها قد أقصيت عن الدين فى الغرب ، ولم يجد الغربيون من الدين ركيزة يعتمدون عليها فى مسيرتهم الاجتماعية حيث أقصوا الدين عن هذه المسألة بإرادتهم ، ولم يجدوا من العقل الإنسانى والفلسفة البشرية تأسيساً لحركة التقنين فى مجال التشريع الاجتماعى لفترة من الزمن ، إلا أن هذه الفترة لم تطل حتى بدأت الفلسفة تنتقل من عصر هيجل وما بعده من حيز الفلسفة التأملى إلى مواكبة المسألة الاجتماعية ، فربطت نفسها ربطا وثيقا بهذه المسألة ، وانتقلت الفلسفة من التأمل الفلسفى إلى محاولة التنظير فى مجال الاجتماع [١] .

وكان من الممكن أن يستبشر بنو الانسان على هذا الكوكب بمصاحبة العقل البشرى لهذه المسألة الإجتماعية بقصد حل قضاياها كبديل عن الدين أو عن رجال الدين الذين ظلموا الإنسان فى الماضى ، إلا أن الفلاسفة لم يكادوا يدخلون هذا الميدان حتى تركوا لنا ركاما من الآراء المتعارضة والأفكار الناقصة التى لم تستطع أن تثبت وجودها أمام التطبيق العملى حين أتيح لبعضها فرصة من التطبيق العملى [٢] .

---

(١) راجع فلسفتنا — محمد باقر الصدر ص ١١ وما بعدها — والعقل والثورة : هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية — هربرت ماركبوز ، ترجمة د/ فؤاد زكريا ص ٢٣٧ وما بعدها .

(٢) تستطيع أن تقف على حقيقة هذا الركام من الآراء المتضاربة أو الناقصة حين تقرأ كتاب تطور النظرية الاجتماعية مثل كتاب نيقولا تيماشيف .

وسواء أشقيت الإنسانية بفحص هذه المسألة أم سعدت، وسواء ابتسمت الإنسانية لما عثرت عليه من حلول فلسفية فى مجال يبحث هذه المسألة، أم ذرفت عليها الدموع، فإن هذه المسألة ذاتها لا تعدوا على نحو ما كيفناها سلفا أن تكون تعبيرا جزئيا عن بعض جوانب الإنسان التى ترتبط بغيرها عن الجوانب إرتباطا وثيقا.

المقياس الحقيقى للحل الأمثل :

وأيا ما كان الأمر فإن المشكلة الاجتماعية حين تتكيف على هذا النحو الذى ذكرناه سلفا تكون قد طرحت نفسها على الساحة تبتغى حلا جذريا.

والحل الجذرى لا يكون إلا من خلال نظرة شاملة، تستوعب المسألة بمظاهرها ودوافعها وغاياتها.

وكرامة الأمم والشعوب فى أن تتملك تنظيما حقيقيا وتشريعا واقعيا، يتلاءم مع هذه المسألة بكل حيثياتها وظروفها، والأمم جادة غاية الجدة فى بحث هذه المسألة منذ فترة من الزمن، غير أن النتائج النهائية يتوقف فاعليتها على امتحانها واختبارها. وإذا أريد للمسائل أن تكون علمية وعملية معا، لابد للباحثين والمفكرين أن يقفوا على المعايير الحقيقية، والمقاييس التى تقاس إليها تلك النتائج، حتى قبل أن تنزل لمعترك الحياة كى تطبق فيه.

نحن نعرض هنا مقياسا قد توصل إليه علماء الحضارة، والمتأملون لحركة التاريخ، والراصدون لقضايا الإنسان منذ أن تمكنوا من رصد قضايا الإنسان.

ويقوم هذا المقياس على أساس تصور الإنسان باعتباره كائنا متميزا، وتصور حقوقه التى لا يجوز التفريط فيها لاتصالها بحياته، وتصور الكون

الذى يعيش فيه، الكون المادى، ودور الإنسان فى هذا الكون، وعلاقته الحقيقية به.

تتصور هذا الإنسان بقضاياه المحيطة به، وبطبيعته التى خلقه الله عليها، من غير أن نكون فى حاجة ملحة إلى استعراض متقص أوقاصر لكل الآراء أو بعضها، التى تجهد نفسها حول مصطلح هنا أو مصطلح هناك، بقصد الوقوف على حقيقته وتفهم المراد منه، نعم ينبغى أن نسقط هذا من حسابنا الآن كى نتمكن من التوصل إلى حقيقة معيار نرتضيه، ونقيس عليه ما يعرض علينا من تشريعات لبيان المقصر منها والمصيب.

والبداية التى ينبغى أن نبدأ منها أول خطواتنا هى طبيعة الإنسان ذاته.

وهذه الطبيعة إنما تنبىء عن أمرين، أو عالمين كان لهما أثر فى وجود الإنسان، ودخل فى تكوين طبيعته العامة.

فهو أولا : قبضة من طين الأرض.

وهو ثانيا : نفخة من روح الله

ومن هاتين الطبيعتين المادية والروحية، وجد الإنسان؛ ولعناصره المادية قوانين ونظم تحكمها، وعالم تنتمى إليه، ولجوانبه الروحية ضوابط وقوانين. وعالم ينبغى أن تنتمى إليه.

وتقدم الإنسان وحضارته، ورقيه وكماله، إنما يكون كل ذلك فى مساوقة القوانين والنظم التى تساوق طبيعته الكاملة.

وطبيعته تجعل المعيار الذى ينبغى أن نحتكم إليه؛ والذى يأخذ فى اعتباره كل جوانب الإنسان ينحصر فى ثلاث دوائر أساسية :

الدائرة الأولى : تتعلق بالتصورات العامة التى تتصل بمبدأ الإنسان ونهاياته ، وتتصل بسبب وجوده وإخراجه إلى هذا العالم ، وتتصل بالمكون الذى يحيط به باعتبار نشأته والتأثير فيه ،

وقد يظن بعض الناس أن وقوف الإنسان على هذه القضايا الكلية العامة لا يمثل بالنسبة إليه ضرورة ملحة ، وإنما البحث فى هذه القضايا لون من الترف العقلى والسياحة الذهنية ليس إلا .

وقد يظن هؤلاء كذلك أن البحث فى هذه الدائرة لا يشكل أهمية ذات بال فى البناء النظرى للمقياس الحقيقى ، الذى يقاس إليه الطرائق المختلفة التى تعرض على الساحة . بقصد إعطاء الحلول الممكنة التى تلائم المشكلة الاجتماعيه .

وهذا التصور خاطىء بالقطع ، فقد ثبت الآن لدى كثير من المفكرين بعد التجربة المريرة لبعض الحلول المعروضة ، والمفروضة ، أنها قد أخفقت ، وأن إخفاقها يرجع إلى عدة أسباب أهمها ، إهدار القيمة الحقيقية لهذه الدائرة وإغفال البحث فيها (١) .

ومهما كان هناك من أسباب أو مبررات يعتقد الذين أهدروا البحث فى هذه الدائرة أنها تبرر مواقفهم المتعمدة من بحثها أو أخذها فى الاعتبار ، فإن هذه الأشياء التى اعتبروها أسباب لا تعدو أن تكون أشياء عارضة .. قد يعذرون بها حين يخطئون ، ولكنها لا تبرر لهم هذا الخطأ .

---

(١) من بين العلماء الذين لمسوا هذه الحقيقة « ألبرت اشبتسر » فى كتابه – فلسفة الحضارة – « والكسس كارل » فى كتابه – الإنسان ذلك المجهول – راجع . وإن كان لكل منهما قد اقترح حلولا يجبر بها النقص فى التشريع القائم لا تجبر الكسر فى الحقيقة تأمل .

إن هذه الدائرة تمثل قطب الرحى ، وعصب الحياة فى هذا المقياس ، لأنها هى العقيدة التى تشكل كيان الإنسان من الداخل ، وتدفعه فى اتجاه محدد ، وتعصمه من التلقائية أو الفوضوية ،

الدائرة الثانية : وهى عبارة عن مجموعة القوانين والنظم التى يضبط بها الإنسان سلوكه فى علاقته مع الآخرين من بنى نوعه ، وفى علاقته مع السبب الحقيقى لهذا الوجود كله ، وفى علاقته مع نفسه .

ومجموعة القوانين هذه تحتاج إلى واضع لها ، أهم ما يشترط فيه ، أنه لا يكون من المنتفعين بآثار هذه القوانين ، أو الخاضعين لها ، حتى تتوفر له النزاهة الكاملة فى وضعها ، وأنه لا يرتبط بالمنتفعين بتلك القوانين ارتباط القرابة أو الصداقة أو المنفعة ، لأن مثل هذا الارتباط العاطفى أو النفعى يؤثر بالقطع على وضع القانون ، وتصميم التشريع ، وأنه يكون قادرا على تصور الفرد من داخله ، وتصور أشواقه وغرائزه . بحيث يستطيع أن يوائم بينها ويرتبها ، ويهدهد من طباعها ، ويحد من غلوائها ، ويوائم بينها بحيث لا تطغى إحداها على الباقيات أو يكبت بعضها ويترك العنان للأخريات وأنه يكون قادرا على تصور الجماعة ، وتصور ما ينفعها . والقرارات الخاصة لكل فرد فيها ، بحيث يتمكن من توزيع الأعباء التى يمكن الجماعة من المعاوضة والمقايضة من غير إحداث خلل فى هذه الجماعة ، ومن غير أن تشعر بنقص فى جوانبها المتعددة ، أو حاجاتها المتنوعة ، وأنه يكون قادرا على تصور المستقبل ، مستشرفا له بحيث لا يضطر من حين لآخر إلى الترقيع والتعديل ، والتبديل والتغيير .

هذه وغيرها أسس وقواعد قد بحثت من قبل ، وإن كان الباحثون فيها لم يصلوا فى الطريق إلى غايته حيث قد قصرت بهم الهمم ، وقعد بهم التصور

عن بلوغ الغاية لتحقيق الهدف [١] .

ويشترط فى ضوابط هذه الدائرة وتشريعاتها أن تكون منسجمة بل منبثقة من التصورات العامة للفرد والجماعة ، والتى أطلقنا عليها إسم - العقيدة - أو - الأيدلوجية - التى تؤمن الأفراد والجماعات بها . ولها واقع صحيح معقول ، كما يشترط فى مجموعة هذه القوانين أن تكون ملائمة لطبيعة الإنسان وقدراته منسجمة مع غرائزه وأشواقه ، ويشترط فيها فوق ذلك أن تكون بحيث تفسح المجال لرقى الإنسان حيناً بعد حين فى جميع جوانبه ، التى خلقت فيه بقصد ترقيته وتعاليه ، وفى هذا الإطار يتحقق أمامنا الإنسان الأخلاقى ، والأخلاق ليست إلا محاولة الإنسان للترقى ، وثورته على واقعه ، فالإنسان دائماً وهو يعيش واقعه يرسم لنفسه صورة أمثل مضبوطة ، هذه الصورة بما لديه من أطر عامة للترقى ، وبعد أن يتخيل صورته المثلى التى ينبغى أن يكون عليها . يأخذ فى أسباب تحقيقها ، فإذا ما أصبحت واقعاً تعيشه تمرد عليها ، ورسم لنفسه صورة أخرى متقدمة على سلم الرقى ، محكومة بالاطر العامة للترقى ، ثم يعمل على تحقيقها ، وهكذا يظل الإنسان السوى فى طرقيه وتلك طبيعته المستقيمة ، والتشريع الحكيم لا بد وأن يمده بقواعد غير جامدة تسمح له بهذا الترقى ، بل إن عظمة التشريع فى أن يكون فيه عوامل جذب لأعلى ، وعوامل دفع من الخلف ، حتى يجد الإنسان نفسه مشدودا مدفوعا بواسطة التشريع لكى يحقق ذاته ، ويحصل على هويته الحقيقية .

الدائرة الثالثة :

وهى تتمثل فى الكون المحيط بالانسان بعناصره المادية ، وقوانينه التى تحكم هذه العناصر .

(١) راجع الترجمة العربية لكتاب « العقد الاجتماعى » جان جاكروسو وآخرين

وهذه الدائرة تحكمها القوانين العلمية التى تنتج نتائجها فلا يختلف عليها عقلان ، وتعرب عن آثارها فيرتضيها القاصى والدانى .

غير أن هذه الدائرة قد يتصل بها بعض التشريعات الأخلاقية والاجتماعية إذا ما أصبح الإنسان مع أخيه الإنسان طرفا فيها ، فتدخل بعض القضايا المتعلقة بها فى إطار الدائرة الأولى ، إلا أن القول العام هنا هو أنه فيما يتعلق بهذه الدائرة لا يحتاج إلى مشرع لها ومنظم لأنها منذ أن وجدت وجد معها تشريعها ونظامها ، وهذا التشريع وذلك النظام هو المتمثل فى قوانين الطبيعة والحياة ...

ومن هذه الدوائر الثلاث يمكن أن نتعرف على المقياس العام الذى يضمن للإنسان تقدما فى جانبين ....

أحدهما : يتعلق بتقدمه الروحى والثقافى والأدبى ، تقدما يرقى بالإنسان يوما بعد يوم .

وثانيهما : تقدم فى جانب الانسان المادى وهو الذى يتصل بمجموعة التحسينات التى تريح جانبه ، والذى له صلة بعناصر هذا الكون المادية ، فمن حقه بمقتضى هذا الجانب من التقدم أن يتعامل مع هذا الكون بطريقة أفضل ، وأن يستثمر قوانينه على أحسن ما يكون الاستثمار ، فمن حقه أن يقلل من أثر سجن الطبيعة الذى يحيط به ، فحين يريد أن يتعامل مع الطبيعة من حقه أن يتعامل معها بأسلوب يريح جسمه ، كأن يريد إختزال المكان والزمان ، وأن يقلل من قسوة الحر والبرد إلى غير ذلك مما نعرفه ، ولانحتاج إلى ضرب الأمثال له .

وحين يتأتى للانسان أن يتقدم فى جانبيه الروحى والمادى ، فإنه يستحق

أن نطلق عليه من غير تردد أنه هو الكائن الحضارى ، إذ أن الحضارة[1] لا تعنى فى الواقع سوى ترقى الانسان فى كل آن ، بحيث يكون له فى كل لحظة من حياته حاضر متميز فى جانبين (المادة والروح) .

ولقد تحقق هذا المقياس بتمامه فى بعض أوقات التاريخ ، ولكنه قد اختل غاية الاختلال فى معظم أوقات التاريخ .

فالإنسان حين يتقدم فى جوانبه الفكرية والعاطفية والروحية ، ويتأخر فى تكيفه مع الطبيعة يكون قد أحدث خللا فى مقياس التقدم عنده ، وأحدث خللا على جانب آخر فيما نطلق عليه الطريقة المثلى لحل المسأله الاجتماعية .

والقول نفسه يكون صادقا وبدرجة كبيرة حين نرى الإنسان يتقدم فى جانبه المادى حيث يطغى بتقدمه هذا على وجداناته التى هى جزء من كيانه بل هى الجزء الأعظم والأهم .

المقياس الحقيقى إذن الذى يقاس إليه الحل الأمثل للمسألة الاجتماعية إنما يستند إلى تقدم الإنسان فى جانبيه المادى والمعنوى .

والتقدم فى المادة تكيف مع قوانين الطبيعة .

والتقدم فى المعنويات رقى فى التصور والسلوك ، وعلو فى الانفعالات والأشواق ، وارتفاع فى العقل والتذوق .

وحينئذ يكون الإنسان الذى له صلة ما بالطبيعة ، قد تحكم فيها وروضها بحيث يكون بحق هو سيد الطبيعة .

---

(١) راجع جميل صليبا ـ المعجم الفلسفى ـ جـ١ ، ص ٤٧٥ وما بعدها ـ ط دار الكتاب اللبنانى ، بيروت . دار الكتاب المصرى ، القاهرة ، وانظر ابن خلدون فى مقدمته حيث بحث هذه النقطة باستفاضة ، وراجع عقيدتنا وأثرها فى الكون والحياة ، والإنسان ، د . طه الدسوقى حبيشى .

المسألة الإجتماعية فى ظل الشرائع المختلفة :

وبعد أن تحدثنا عن المعيار الضابط : والمقياس الذى قاسوا إليه العطاءات المختلفة لتميز الكامل منها والمقصر ، يكون من المحتوم علينا أن نستعرض الحلول المختلفة والعملية التى عرضت لمعالجة المسألة الاجتماعية .

والحلول المعروضة كثيرة ومتنوعة ، إلا أنه يجب على الباحث من أول وهلة ، أن يتخفف من الحلول التأملية أو الحالمة التى لا صله لها بالواقع العملى ، ولا اتصال لها بالتجربة المعاشة . لأن مثل هذه الحلول لا تعدو ، إما أن تكون حلولا فردية منعزلة وقاصرة ، أو تكون حلولا حالمة ومتأملة فى حالة من العزلة التامة ، التى تفقدها فعاليتها ، حين يراد لها أن تختبر على أرض الواقع .

وحين نسقط من حسابنا هذه الحلول الجزئية ، لا يبقى أمامنا سوى شريعة واحدة هى شريعة الإسلام وثلاثة نظم تدور حول الديمقراطية أو الرأسمالية ، والشيوعية الماركسية ، والاشتراكية التى هى الماركسية فى صورتها المعدلة ، والمعمول به الآن على مستوى الساحة العملية نظامان ، كل منهما وراءه قوة سياسية تدعمه بعنف ، وتخلص له بقوة ولا ترضى به بديلا ، وهذان النظامان هما : الرأسمالية الديمقراطية والاشتراكية .

أما الماركسية ، فمنذ أن تمخض عنها خيال واضعيها وإلى الآن ، لم يقدر لها أن ترى النور برغم أنهار الدم التى جرت بدماء الكثيرين من بنى البشر فى سبيل تحقيق تلك الغاية فى بقاع كثيرة من هذا الكوكب الأرضى الذى نعيش عليه . وبرغم الإباحية المطلقة التى أهدرت قيمة الإنسان . كما انحطت بأسمى القيم والخلائق ، التى يعتز الإنسان بأنه هو الذى ينتسب إليها من بين سائر الكائنات ، برغم هذا وذاك ، فإن الشيوعية لم يقدر لها أن تحكم العالم يوما ما ، منذ أن دعى إليها ماركس ، وإنجلز وإلى اليوم ، وأغلب الظن أن

مصيرها لن يختلف كثيرا . عن مصير جمهورية أفلاطون ، التى لم يتمكن حتى صاحبها من تطبيقها على الواقع العملى ، برغم تكرار الفرص المتاحة .

أما الإسلام بشريعته العامة ، وعقيدته التى هى الأساس لتلك الشريعة ، فهو وإن لم يكن قد احتل مكانه الآن على الساحة العملية بشكل تام ، إلا أنه قد جرب بطريقة فعالة . ولفترة طويلة من الزمن ، وعلى مساحة عظيمة من الأرض ، وفى مجتمعات متنوعة من البشر ، متنوعة فى عاداتها وتقاليدها وأمزجتها .

ولم تعرف الانسانية شريعة أو نظاما ، استطاع أن يثبت وجوده فى الواقع المحس مع اختلاف الزمان والمكان والأمزجة ، كما عرفت عن شريعة الإسلام ونظامه العام ، وكان من المنطق أن تفسح الإنسانية صدرها بل كان من المحتوم عليها أن لا ترضى بهذا النظام بديلا . بعد أن أثبت هذا النظام وجوده بطريقة عملية ، ولكن لأمر ما يطول شرحه تألبت القوانين المختلفة ضد هذا النظام . وضد تلك الشريعة ولم يتحدوا على شىء قدر ما اتحدوا على محاربة الإسلام وذويه ؛ وحرصا على الخط العلمى العام الذى إلتزمنا به ، نحاول أن نعرض لكل مذهب أو نظام ، ونتعرف على عطائه ومساهمته فى حركة الحضارة الإنسانية .

أولا : المذهب الديمقراطى الرأسمالى

فى فترة من فترات التاريخ الأوربى وجد الإنسان أنه فى حاجة إلى أن يعتمد على ذاته فى التقنين لذاته ، وأن يتخذ وجوده هو أساسا لكل وجود ، إنه رأى أن يبتعد عن الله ، ويعتمد على ذاته حينما سمع من رجال انتسبوا إلى الكنيسة زوراً . وتحدثوا عن الله بكلام ابتكروه ، ونسبوا إليه تشريعا كانوا هم المصدر الأساسى له بقصد تحقيق مصلحة شخصية ، أو مكانة اجتماعية مرموقة بين المجتمع والناس ، سمع الإنسان هذا كله وغيره كثير باسم الله ، وهو يرى أن هذا لا يمكن أن يصدر عن الله عز وجل ، وإذا صدر عنه فإن الدين الذى يشمل ذلك كله لم يعد صالحا لضبط حركة الحياة .

رأى الإنسان أنه فى حاجة إلى الاعتماد على ذاته ، والابتعاد عن الله ، حين رأى بعينيه لوناً قاسياً من الظلم الاجتماعى لم يشهد التاريخ مثله يرتكب باسم رجال الدين الذين يؤكدون أن هذا الظلم ، إنما يجرى فى إطار قوانين السماء الصادرة عن الله ، فنفض يده من هذا القانون ورأى أن يقنن لذاته :

رأى الإنسان أن يعتمد على ذاته ، وأن يبتعد عن الله حين رأى ذلك اللون من الإرهاب الفكرى الذى يحرم على الإنسان أن يفكر بحرية ، أو أن يمتحن الظاهرة ويجربها بقصد استجلاء حقائق القوانين الكونية ، والوقوف على أسرارها ، حتى ينتفع بها النوع البشرى بشكل أكثر ملاءمة ، وكان هذا الإرهاب يرتكب بوحشية على يد رجال ينتسبون إلى الدين زوراً وبهتانا ، ويدعون أن ذلك إنما يرتكب فى إطار قانون عام صادر عن الله وخاضع لمشيئته وإرادته :

اعتمد الإنسان على ذاته ، وابتعد عن الله حين رأى أنه مقهور اجتماعيا

مقهور سياسيا ، مقهور فكريا ، إنه مقهور فى جميع جوانبه ، ومناحيه العامة والخاصة ، فمن حقه إذاً أن يعتمد على نفسه ، ويبتعد عن مصدر القهر والطغيان فكانت الفلسفة الإنسانية ، وكان التفكير الإنسانى بجميع مظاهره ، الذى تبلور فى أعظم صوره على يد الفلاسفة فى فرنسا وألمانيا(١) .

إننا هنا لا نريد أن نبرر ، وإنما نريد أن نوضح .

إننا لا نريد أن نبرر للإنسان ابتعاده عن الله ونبذه للدين خلف ظهره ، وإنما فقط نريد أن نوضح ظاهرة تاريخية قد وقعت على هذا الكوكب فى حقبة ما من حقب التاريخ الإنسانى الطويل

إننا لا نريد أن نبرر لأن المسألة لا تحتمل التبرير ؛ ذلك أن المنطق المستقيم والفكر المنضبط يؤكدان جميعا أن الإنسان فى مثل هذه الظروف لا يجوز له أن يبتعد عن الله لمجرد أن هناك شرذمة ، افترت على الله ونسبت إليه مالم يقله ، فى نفس الوقت الذى يعلن الله عز وجل أن مثل هؤلاء القوم الذين افتروا عليه سوف يوقع عليهم غضبه ونقمته ، فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ، ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون » .

« فى مثل هذه الظروف لا يجوز للإنسان أن يبتعد عن الله ، وإنما الجائز المقبول هو أن يبحث الإنسان عن طريق صحيح يستطيع أن يأخذ عنه ما نقل عن الله من غير خطر أو تشويش » .

أياً ما كان فإن هذا الجائز المقبول لم يجنح إليه الإنسان الأوربى ، وإنما جنح إلى ذاته ، فأسس المذهب الشهير - الديمقراطى الرأسمالى .

---

(١) راجع تفاصيل هذا الإرهاب بأنواعه ، ونماذج من التاريخ المصورة له فى الإسلام والمجتمع د / محمد البهى مذاهب فكرية معاصرة محمد قطب .

ولقد رأى مؤسسوا هذا المذهب هذا اللون القاسى من الظلم الاجتماعى والاستبداد السياسى ، والقهر الفكرى ، فرأوا أن ينتزعوا السلطة من يد تلك الشرذمة التى أوقعت بالناس هذه المظالم ، وطوقتهم بألوان القهر والاستبداد ، ودفعت بها إلى يد مجموعة أخرى كانت خلفا لتلك المجموعة المستبدة ، ولقد مثلت فى الحقيقة نفس الدور الذى قام به أسلافها ، ولكن بأسلوب جديد .

وأساس المذهب الديمقراطى الرأسمالى هو العناية بالفرد والتركيز عليه ، فالفرد هو المحور ، والفرد هو الأساس .

وفى إطار هذا المذهب وطبقاً لهذه القاعدة نشأت الحريات الأربع .

- الحرية الاجتماعية فى مجال الاقتصاد .
- والحرية السياسية فى وجه الاستبداد فى مجال الحكم .
- والحرية الفكرية فى وجه القهر الفكرى الذى مارسته الكنيسة ورجالها .

والحرية الشخصية التى ترد على الإنسان قيمته كفرد والشعور بذاته كإنسان .

أما الحرية الاجتماعية ، فهى تعنى أن الانسان الفرد هو قاعدة الاقتصاد كله ، فهو حر فى ماله من حيث جمعه واكتسابه ، وهو حر فى ماله من حيث إنفاقه وبذله ، إنه حر فى كل هذا دون ما قيد عليه ولا شرط يحول دون حريته تلك .

ويرى فلاسفة هذا المذهب أن هذا أمر منطقى ومقبول لا يشوبه إلا شائبة الضرر الذى يمكن أن يقع على الجماعة من اتساع نطاق الحرية الشخصية فى الاقتصاد ، وفلاسفة هذا المذهب لا يعجزون عن محاولة تبرئة هذا النظام من شبهة الإضرار بالجماعة قائلين :

ـ إن القوانين الطبيعية للاقتصاد من الجائز بل من المحتوم لها أن تمنع هذا اللون من الأضرار والأمثلة عندهم كثيرة وهى تقبل النقاش والجدل حولها .

أما الحرية السياسية فهى تعنى أن يكون الإنسان مشاركا بإيجابية فى سياسة الدولة ، ووضع نظامها ، فكل فرد فى المجتمع الرأسمالى الديمقراطى كما يقولون: له رأى مسموع وفكر محترم فى مجال تنظيم الدولة ووضع قوانينها ، وفى مجال تعيين السلطات التى ترعى هذا النظام وتحفظ تلك القوانين .

تلك هى الحرية السياسية ، وهى حرية ضرورية يتطلبها النظام الجديد ذاته ، ذلك أن الفرد له وجوده المتميز فى داخل الجماعة ، والنظام الاجتماعى والسياسى يعنى بالنسبة لكل فرد سعادته أو شقاءه ـ وحياته أو موته ، ومن أجل ذلك فإنه غير مستغرب أن تكون مشاركة الإنسان الفرد فى وضع النظام وتقنين القانون ، وترشيح من يقومون على حفظ النظام وصيانة القانون محتومة .

وفى إطار هذه الحريه يعطى كل فرد حق التصويت لكل فرد فى انتخاب حر مباشر ليس عليه سلطان ولا رقيب ، ولا يتعرض فيه لمؤثر من المؤثرات أو ضاغط من الضواغط تصريحا أو تلميحا ، ومن خلال هذا الحق المتاح لكل فرد يصعب النظام الذى يحرس مصالح المجتمع ، وتبرز القوة التى سيكون لها حق التشريع وسن القوانين بصوت الأغلبية ، واختيار معظم أفراد المجتمع .

أما الحرية الفكرية ، فهى تعنى أن كل فرد حر فى أسلوب تفكيره ، فهو يفكر كما يريد . وبالطريقة التى يختارها ، ومن حقه أن يعتمد بالنتائج التى يوصله إليها فكره وتأملاته ، ومن حقه كذلك أن يعلن بكل حرية عن معتقداته ونتائج أفكاره من غير أن يخشى سلطانا من قبل الدولة ، أو معارض ذا قوة مادية من قبل الأفراد .

أما الحرية الشخصية ، فإنما هى تعبير مطلق عن إرادة الشخص ، فكل فرد من الأفراد له إرادته ، ومن حقه أن يعبر عن تلك الإرادة تعبيرا سلوكيا فى واقع المجتمع والناس دون أن يخشى مانعاً من قوة أو سلطان ، فحريته فى هذا المجال مطلقة لا يحدها إلا الانتقاص من حريات الآخرين فى التعبير عن إرادتهم ، ويكون هذا الحد فقط هو الحد الأدنى الذى تقف عنده حرية كل فرد فى التعبير عن إرادته .

تلك هى الحريات الأربع التى ينادى بها المذهب الديمقراطى الرأسمالى ، فهى تنادى بها وتزكيها ، وتؤكد كل ما يدفعها أو يؤدى إليها .

وفى هذا المجال نجد التأكيد بحماسة على الحرية الدينية من خلال هذا النظام هو أمر يبدو معقولا من خلال قواعد النظام نفسه ، إذ أن الدين إنما هو معتقدات وسلوك ، والمعتقدات إنما هى مسألة تتضمنها الحرية الفكرية ، والسلوك مسألة تتضمنها الحرية الشخصية نحو ما بيناهما .

ونصل بالتحليل إلى القول : بأن ماذكرناه إلى الآن هو الأصول الحقيقية للمذهب الديمقراطى الرأسمالى الذى لم تنل منه محاولة التغيير والترقى بالمذهب قليلا أو كثيراً ، فالمذهب الرأسمالى وإن كان قد طرأ عليه بعض الطوارىء لمحاولة التغيير إلا أن هذه الطوارىء نفسها لم تمس تلك القواعد والأصول الأساسية .

ويبقى هذا المذهب فى صورته التى ذكرناها تلك أملا يراود حلم الملايين وما زال يراود البعض منهم ، وهدفا قامت من أجله الثورات ولوح به واضعوا هذا النظام على أنه هو الفردوس المفقود ، والجنة التى لا يشقى من يدخلها ، والنعيم الذى لا يفارق أصحابه إذا ما وقع فى أيديهم .

المذهب الديمقراطى الرأسمالى والحضارة الإنسانية :

استكملت الرأسمالية ذاتها كما أرادها واضعوها ، وأصبح لها قوى كبرى تحميها فى الواقع المشهود ، غير أن السؤال الذى يطرح نفسه قبل كل سؤال هو : ماهدى إسهام هذا المذهب فى تحقيق الحضارة الإنسانية التى توفر الجهد والسعادة لكل إنسان ؟

وهذه هى النقطة الحاسمة والحرجة فى نفس الوقت التى يصطدم بها المذهب الديمقراطى الرأسمالى ، فأمام هذا التساؤل يظهر لنا أن هذا النظام مشحون بمجموعة من العيوب الأساسية التى تمس نقطة اللباب فى نفس المذهب ، والتى تتصل بالمحور والمركز فى ذلك النظام .

١ - وأول هذه النقائص وتلك العيوب أن هذا النظام يفقد ركيزته الأساسية حيث إنه ينظر إلى الإنسان كيكائن مقطوع الصلة عن بدايته ومصيره إنه ينظر إليه فى حالته الراهنة فحسب ، ويقدره فى إطار نفعى مجرد .

وهذا إجمال يحتاج إلى تفصيل ، وتفصيل هذا الإجمال أن نقول :

إن أى نظام يعالج قضايا الإنسان لابد وأن يكون معتمدا على تصور كلى للكون والحياة ، يضع الإنسان فى موضعه الصحيح بحيث يدرس حاضره كمرحلة لها صلة ببدايته ومصيره ، وإذا ما أراد النظام أى نظام أن يدرس الإنسان مقطوع الصلة بالمبدأ والمصير ، فعليه أن يقدم فلسفة تبرر هذا الاتجاه تكون صالحة للنقد والتقييم .

والشىء الغريب فى النظام الرأسمالى الديمقراطى أنه درس الإنسان فى فى مرحلته الراهنة ، وقنن له فى إطار نفعى مجرد ، وتصوره مقطوع الصلة عن مبدأه ومصيره دون أن يقدم لنا فلسفة تشرح هذا الاتجاه وتبرره .

إننا نستطيع أن نتصور الدوافع والعوامل المساعدة التى ساعدت هذا

النظام عن أن يسير فى هذا الاتجاه ولكننا لانستطيع أن نتصور أن يهمل نظام كهذا النظام محوره الكامل الذى ينبثق عنه ، وتصوره العام الذى تنحدر منه قضاياه الجزئية .

والدوافع أو العوامل المساعدة التى أدت بهذا النظام إلى أن يسلك مسلكه هذا يمكن حصرها فى النقاط الثلاث الآتية :

(ا) عندما قام هذا النظام أو كاد واكبته حركة اكتشاف سريعة لقوانين المادة التى تساعد الإنسان على السيطرة على مظاهر الطبيعة والاستفادة منها فى يسر وسهولة ، وهذا الاكتشاف السريع الذى قام به الإنسان بعد إعمال الفكر وبذل المجهود العقلى ، وهذه المنفعة التى خلصت إلى الإنسان أو خلص إليها فى يسر وسهولة أدى كل منها إلى إحترام الإنسان الشديد للعقل الإنسانى من جهة ، ولهذه القوانين التى يشاهد آثارها فى واقع الطبيعة من جهة أخرى ، فتحول الكثير من المفكرين والعامة إلى تقديس التجربة الواقعية ، والثقة الكاملة بها ، وقطعها عما سواها حتى عن التحليل والتفكير العقلى المجرد .

ويكاد الإنسان المتأنى لايشك فى أن العقل له مدخله فى الفكر المجرد ، وله مدخله أيضا فى مجال التجربة التى ظنها البعض ولو لفترة هى التى تستحق القداسة وحدها ، وأنها تستمد وجودها من ذاتها دون أن يكون للعقل مدخل فيها(١) .

(ب) وفيما قبل النهضة العلمية الحديثة ، وطوال عهود الظلام كانت هناك بعض النظريات فى مجال العلم قد استقرت فى نفوس الناس على أنها حقائق

(١) راجع فى هذا المجال البحث القيم الذى كتبه الأستاذ محمد باقر الصدر تحت عنوان « فلسفتنا » .

علمية ، وزادها القدم مهابة وجلالا ، وبعد أن تقدم العلم اكتشف أن هذه الأشياء التى اعتقد فيها الناس أنها حقائق علمية إنما هى ضرب من الخيال الزائف ، والافتراض الهزيل الذى لم يثبت أمام التجربة ، وهذا الانقلاب العلمى قد أحدث موجة من الشك وفقدان الثقة لدى الناس فيما يقدم إليهم على أنه حقيقة علمية ، وهذا الشك نفسه قد خلق جواً مناسبا لبعث السوفسطائية من جديد حيث إنه يشبه إلى حد كبير ذلك الجو الذى وجدت فيه السوفسطائية فى اليونان لأول مرة (١) .

(ج) ولقد كان من المأمول أن يجد الناس فى الدين المسيحى استقرارهم الفكرى والروحى ، وتوازنهم النفسى واستقرارهم الفكرى ، لولا أن رجال الدين أنفسهم قد ارتكبوا ضروبا من الفظائع باسم الدين ، وفى مجالات مختلفة تستوعب مجالات الحياة كلها تقريبا الأمر الذى أحدث رد فعل لدى العامة والخاصة يتمثل فى تلك الموجة العارمة من النفرة والابتعاد عن الدين الذى ارتكبت هذه الفظائع باسمه وهو منها جميعا براء إذ أن الدين فى صفاء جوهره ونقاء أصله لا يقل تبرما بهذه الفظائع ورغبة فى الخلاص منها ومن مرتكبيها عن هؤلاء الذين حلت بهم النكبة واعتصرهم الألم .

هذه هى العوامل الثلاثة التى ساعدت المذهب الرأسمالى الديمقراطى على أن يسير فى هذا الخط الذى سار فيه من النظر إلى الانسان فى حاضرة مقطوع الصلة بمبدأه ومنتهاه .

وهذه العوامل ، وإن كانت تصلح لأن تكون عوامل مساعدة لهذا النظام لكى يسير فى الخط الذى سار فيه إلا أن هذه العوامل ذاتها لا تصلح

---

(١) سبق أن تناولنا هذه الفكرة أثناء عرضنا لنشأة السفسطة والسوفسطائيين بشىء من التوضيح ، فى بحث غير هذا البحث ، راجع التفكير الأخلاقى فى إطار النظرة التطورية ص ٩ ، ١٠ .

أن تقوم مقام العلة أو السبب بحيث يستند إليها أصحاب هذا المذهب فى إغفالهم للقضية الأساسية وهى وضع الفلسفة الكلية التى تكون مركز هذا النظام ومحوره الأساسى .

ويتساءل الأستاذ محمد باقر الصدر عما إذا كان هؤلاء الذين تصوروا هذا النظام أو وضعوه لا يستندون فعلا إلى فلسفة كلية ، أم أنهم قد استندوا إلى فلسفة مادية - ولكنهم لم يجرؤوا على إبرازها خشية من البقية الباقية من هيبة الدين وماله من تصورات فى النفوس . وكلا الاحتمالين عيب فى النظام وواضعيه ، فالأول : إنما هو إعلان عن الجهل الحقيقى بطبائع الأشياء ، والثانى : إعلان عن الجبن الذى لا يحتمله عقول المفكرين (١) .

٢ - والنقيصة الثانية إنما تتعلق بالأخلاق حين تريد أن نبحث عنها فى هذا النظام .

إن الأخلاق ومقاييس ضبط السلوك والحكم عليه . ومحاور الارتقاء بالإنسان من خلاله ، أمور لا تفهم كلها إلا فى ضوء تصور عام للانسان من حيث مبدأه ومنتهاه ، ومادام هذا التصور نفسه قد قدر له أن يكون غائباً عن مسرح التفكير فى مجال نظر المذهب الديمقراطى . فإنه لم يترتب على ذلك ترتيبا تلقائيا اختفاء العامل الخلقى ، وغيابه عن مسرح الأحداث فى الأماكن التى يطبق فيها هذا النظام .

إن الخاضعين لهذا النظام والمتمسكين به لا يؤمنون بمبدأ خلقى ، أو بتعبير أدق ، قد غيروا مفاهيم الأخلاق والتزموا بها فى حالة من الاعوجاج الذى يعود بالنكال والقسوة على معظم أفراد الأمة ، التى تخضع لهذا النظام ذاته .

---

(١) راجع فلسفتنا ، محمد باقر الصدر ، ص ١٧ وما بعدها .

إن الفرد فى هذا النظام هو مقياس كل شىء ، وإن الفرد فى هذا النظام هو الشىء الوحيد الذى يجب على الدولة أن تحميه ومفهوم الحماية فى إطار هذا النظام أن يطلق للفرد عنان الحريات بأكملها وعلى تنوعها لتحقيق أكبر قدر يمكن من المنفعة للشخصية والمتعة الذاتية ، ويفعدم فى مجال هذا النظام كل مقياس أو معيار للخلق سوى مقياس ومعيار المنفعة الذاتية ، والمصلحة الشخصية .

وقد يحاول فلاسفة هذا النظام بالمنطق والفكر الذى يرونه معقولا ، أن يخففوا من الآثار الضارة التى يمكن أن تنال الجماعة مما يقوم به الأفراد من ممارسات يأباها الخلق ، ويحتملها اتساع مجال الحرية لديهم ، وتشجيع الدولة لهم على أساس أن المنفعة الشخصية نفسها تحمى الجماعة من خطر الانحراف الفردى فى الأخلاق ، ذلك أنه ما دام المعيار الوحيد للخلق هو المنفعة ، فإن كل ما ينال الجماعة من خير أو منفعة إنما يعود إلى الأفراد بالضرورة .

وعلى سبيل المثال : فلو أن إنسانا ثريا تنازل عن بعض ماله للفقراء فإن هذا التنازل ذاته يحدث فى نفس الفرد المتصدق نوعا من الرضا والبهجة بحيث يضفى عليه لوناً من السعادة والمتعة ، فلا شك أن نتيجة هذا المثال واضحة ، فحين عاد الفرد بالنفع على الجماعة اكتسب هو أيضا لوناً من المنفعة بمقدار ما منح الجماعة قدرا من المنفعة أو المتعة .

وبالإمكان أن يبتكر فلاسفة هذا النظام عشرات من الأمثلة تشبه هذا المثال ، إلا أن الواقع المجرب لهذا النظام قد أكد أن هذا اللون من التفكير وذلك الدرب من التفلسف ، إنما هو فى الحقيقة لون من الخيال الحالم ، أو الشعر الواهم .

وتبقى الأخلاق فى إطار هذا النظام تشكو إلى الله ماتلقى من هوان وازدراء .

ويبقى الأفراد فى إطار هذا النظام يشكون إلى ما يشاؤون أو من يشاؤون إهدار كرامة الإنسان بيد أناس ينتسبون إلى جنس الإنسان .

٣ - أما النقيصة الثالثة فى ضوء التصور النازل لهذا النظام إنما تتعلق بالجانب الاجتماعى .

وهذه النقيصة ذاتها تحتوى عدة نقائص متداخلة ومتشابكة ، كل واحدة من هذه النقائص الجزئية المتداخلة تسهم بقدر وافر فى إشكال قطيع كبير من بنى البشر بحيث يلفت النظر إلى هذا النظام ، لكى يشار إليه فى كل لحظة بأصابع الاتهام .

(أ) فالنقيصة الجزئية الأولى : تدور حول إحدى ركائز النظام ذاته .

إن من ركائز النظام توفير الحرية السياسية لمنع تسلط فرد أو أفراد بالغلبة والقهر على سائر أفراد الأمة

والسبيل إلى ذلك أن يصل إلى الحكم جماعة يرضى عنها الأغلبية من الناس ، حيث أنها لا ترقى إلى الحكم إلا بأصوات الأغلبية .

ولنفترض أن هذا صحيح من الناحيتين النظرية والعملية جميعا ، ولكن أو ليس من حقنا هنا أن نتساءل عن هذه الأقلية ، ومن الذى يحميها ؟

إن هذه الأقلية فى ظل هذا النظام لن تجد لها فى الحقيقة من يساندها . ومن الذى يساندها وهذه المجموعة التى صعدت إلى الحكم إنما صعدت برأى الأغلبية ومعارضة تلك الأقليات لها ؟!

لقد كان من الممكن أن يقال : إن هذه الشرذمة الحاكمة برأى الأغلبية ستعمل على مصلحة الطرفين أغلبية وأقلية على السواء إذا كان هناك دافع من الأخلاق يدفعها إلى اتخاذ هذا الخط ، ولكن الذى يمكن لنا أن نتصوره

فى إطار نظام قد قضى على كل مفهوم للأخلاق يمكن للعقل الإنسانى أن يتصوره سوى مفهوما واحدا يدور حول النفعية والمتعة .

(ب) على أن كل ما ذكرناه إلى الآن مجرد افتراض قد أجبره العامل الاقتصادى على أن يبقى فى مجال التصور . لا يبرح الملفات الخاصة التى تتضمن تخطيط النظام الديمقراطى كله .

وبعد بروز العامل الاقتصادى وهيمنته على الساحة كلها ، يصح لنا أن نتساءل عما إذا كانت الفئة الحاكمة فى النظام الديمقراطى تمثل الأغلبية بالفعل أم أنها ممثلة لرأى الأقلية القليلة من أبناء الأمة التى يسود فيها ذلك النظام؟

ونريد أن تكون الإجابة مستندة إلى الواقع الذى يشهد تجربة النظام بقدر ما نريد أن نكون عازفين عن إستخراج هذه الإجابة من ملفات النظام التى تحتوى أسسه النظرية .

والواقع العملى يقول : بأن العامل الاقتصادى قد سيطر على النظام الاجتماعى سيطرة كاملة ، فقد أتيح لفئة من الناس أن تكون ثرية ، وأن تتركز الثروة فى أيديها ، وساعدها على ذلك تقدم ملحوظ فى وسائل الانتاج وآلاته ، وما زالت الثروة تتركز فى يد فئة قليلة حتى تضخمت وفاقت كل احتمال مقبول، فانحصرت فئات ضخمة من أصحاب الأموال الذين لم يستطيعوا مجاراة الأثرياء ، وانضمت إلى الطبقة الفقيرة أو قربت منها .

وتحكمت هذه الفئة الثرية فى كل شىء حتى فى المفكرين وذوى الأقلام . وفى القادة والساسة ، وأصبح الحكم لهم وحدهم من غير أن يشعر هؤلاء الأثرياء بلون من الخجل أو قليل من الحياء لذات السبب المشار إليه سلفا وهو غياب العنصر الخلقى أو تعديله حين غاب التصور الكلى للانسان .

ويبقى التناقض هنا واضح لا ستر به بين واقع النظام وأسسه النظرية

فبينما يقضى واقع النظام بأن الحكم للأقلية يقضى أساس النظام النظرى بأن الحكم للأغلبية .

(ج) ولم تقتصر الآثار الضارة لهذا النظام على حدوده السياسية فقط ، التى تلتزم بتطبيق هذا النظام على أفراده ، ولكن ما عدى هذا النظام تعدت هذه الحدود إلى ما ورائها فشقيت بها أمم كثيرة على ظهر هذا الكوكب .

ذلك أن هذه الشرذمة التى زادت فى ثرائها ، لم يكن لها حد محدود فى مطامعها تقف عنده أو يقنعها إذا ما وصلت إليه . ولكنها عند ما ازداد ثراؤها رغبت أكثر فى ازدياد هذا الثراء ، ولا يتحقق ثراؤها إلا بأمرين : الحصول على المواد الخام بأقل سعر ممكن ، وفتح أسواق جديدة لتوزيع السلع التى ينتجونها .

ولقد انتهى بهم تفكيرهم النفعى إلى استعمار الأمم التى لديها ثروات طبيعية تصلح أن تكون مواد أولية لصناعتهم بقصد امتصاص هذه الثروات ثم استعمار أماكن أخرى ، أو اتخاذ هذه الأماكن ذاتها لكى تكون أسواقا لتوزيع مصنوعاتهم والحصول على أكبر ربح ممكن ،

ولقد شقيت الأمم الكثيرة . وتعذب الملايين عند ما أراد هؤلاء الأثرياء تطبيق هذه السياسة فأريق الكثير من الدماء ، وانتهك الكثير من الحرمات وتاه الإنسان فى بيداء الفكر الإنسانى .

إن هناك العشرات من النقائص والمثالب ، ولكننا نريد أن نتوقف عند هذا الحد لنسأل : ما مدى إسهام هذا النظام فى تحقيق الحضارة الإنسانية على نحو ما حددناها سلفا ؟

إن القاعدة الأساسية وهى التصور الكلى للكون والحياة والإنسان ، بل التصور الكلى للانسان ذاته فى مبدئه وحاضره ومصيره هذا كله غائب

عن مسرح الأحداث فى المذهب الرأسمالى، ولم يبق المذهب الرأسمالى إلا على لون من التقدم المادى الذى يتصل بكيفية استغلال المادة وتطويعها لصالح الإنسان . هذا إذا صح القول ، بأن هذا النوع من التقدم كان واحدا من العناصر التى يضمها فكر الذين تصوروا هذا النظام فى بدايته الأولى .

أما الإنسان ذاته ، فإنه لا وجود له ضمن هذا النظام إلا إذا قلنا : إن هذا النظام ذاته إنما هو محاولة فى ثوب جديد للإبقاء على استبداد عصور الظلام الذى ساد أوربا عشرات بل مئات من السنين ، بعد تجريده من الفلسفة التى كان يعيش فى إطارها فى الماضى .

ثانيا وثالثا : الاشتراكية والشيوعية الماركسية

لم يعد فشل المذهب الديمقراطى الرأسمالى خافياً ، ولا عجزه مستورا على أحد .

ولقد شهد هذا العالم مجموعة من المفكرين يحاولون رسم طريقة فلسفية لمحاولة إنقاذ هذا العالم من الوحدة التى انحدر إليها ، فكان المذهب الماركسى الذى قدر له فيما بعد أن تسانده قوة سياسية عالمية ، وتحاول جهدها أن تحوله إلى واقع عملى .

وهذا المذهب الماركسى أعتقد أن أدواء المجتمع كلها تتلخص فى قضية رئيسية هى : الملكية الفردية التى منحتها الديمقراطية كل وسيلة متاحة ، وكل تشجيع مقبول أو غير مقبول ، فترتب على هـذا التشجيع وذلك المنح كل مأساة جليلة ، وكل داء عضال عانت منه البشرية .

وهناك شىء آخر لعل ماركس تصوره وهو أن الديمقراطية لا تقوم على فلسفة فى الكون والحياة . أو قامت على فلسفة لكنها تدمرها ولا تعلنها ، وتطويها ولا تظهرها للعيان .

ولذا فإن التفكير الماركسى قد خلع على نفسه إسما يدل بغاية الدقة على عموميات المذهب وتفاصيله .

وهذا الاسم الجديد هو : المادية الديالكتيكية ، وهذا الاسم نفسه مركب من مقطعين كما نرى .

أولهما : المادية :

وهذا المقطع : إنما يعبر عن فلسفة فى الكون والوجود خلاصتها عند

ماركس وأتباعه أن الكون ليس له ما يؤثر فيه خارج حدود الطبيعة ، والإنسان كغيره من الكائنات ليس له مصير ينتظره سوى الفناء بالموت ، وليس هناك معيار للأخلاق فوق المعيار المادى ، وما عداه من المعايير إنما هو أثر من آثار الوهم أوخدعة ابتكرها الرأسماليون الكبار لتخدير الشعوب وأطلقوا عليها اسم الدين .

وهذا المذهب فى عمومياته ليس من ابتكارات ماركس ، بل هو فلسفة فى الوجود والحياة كان لها رجالها المتحمسون لها عبر مسيرة الزمن وتوالى حقب التاريخ .

أما المقطع الثانى : ديالكتيك : فهو لا يعبر عن فلسفة ، وإنما يعبر عن طريقة فى التفكير .

وهذه الطريقة فى التفكير والأداء قديمة فى التاريخ ببعض صورها ، وحتى الكلمة نفسها – ديالكتيك – يونانية الأصل ، وأصلها فى لغتها الأصلية ، ديالجو .

ولقد طرأ على هذه الطريقة فى الأداء كثير من التحسين والترقى حتى وصلت إلى قمتها فى عهد هيجل .

ولقد حاول ماركس أن يجمع بين المادية كفلسفة ، والديالكتيك كأسلوب للأداء فى مزيج واحد يدخل عليه لوناً من التحسين يراه ضرورياً لإظهار فلسفته بمظهر جديد .

فهو على سبيل المثال : قد عمد إلى الديالكتيك فى قمته عند هيجل ، وجرده من مضمونه الفكرى ، وأجراه فى إطار مادى محسوس . فأصبح ماركس مادى فى فلسفته . وفى طريقة تفكيره على السواء .

ولقد طبق ماركس هذه الفلسفة وهذا المنهج على كل مناحى الحياة ، على التاريخ ، والاجتماع والاقتصاد ...

والذى يميز التفكير الماركسى عن سابقه من المذهب الرأسمالى الديمقراطى أنه قد أوجد لنفسه فلسفة فى الكون والحياة تقبل المناقشة حولها ، كما تقبل الرفض والقبول .

والطريقة الديالكتيكية إنما تعنى التناقض بين أمرين ، بين الشىء ونقيضه ومن هذا التناقض ذاته يظهر شىء ثالث هو الذى يجمع الأمور المشتركة بين الشىء ونقيضه ، وهذه الأمور المشتركة هى أفضل ما فى الشيئين من خصال وأرقى ما فيهما من عناصر ، غير أن هذا الشىء الجديد الذى ظهر بعد فناء الشىء ونقيضه حامل لخلالهما وصفاتهما المثلى يتضمن هو الآخر عامل فنائه ، إذ سرعان ما يظهر له نقيض يقضى عليه ، ويظهر منهما جميعا ثالث يتضمن أفضل صفاتهما ، وأحسن عناصرهما ، وهكذا يكون الديالكتيك فى فكرته الأساسية ، وهو عند ماركس مطبق على التاريخ ، وهو وحده المسئول عن تفسير حركة التاريخ حتى يصل إلى غايته المرتقبة ، فحركة التاريخ يفسرها ماركس على أساس من التناقض أو الصراع بين الطبقات . هذا التناقض وذلك الصراع المنحصر فى مراحله الخمسة المشهورة فى الفكر الماركسى : الشيوعية البدائية ، الفرسان والعبيد ، الإقطاع ، الرأسمالية ، الشيوعية العلمية ...

وتعتبر الشيوعية العلمية هى المرحلة الأخيرة التى ينتهى عندها الجدل أو الديالكتيك المادى : ذلك أنها ستكون مرحلة تعبر عن مجتمع يخلو من الطبقية ، وبالتالى فإنه لا صراع فيه ، ولا تناقض .

غير أن الزمن لم يمهل ماركس حتى يعيش إلى هذه الفترة الأخيرة ، غير

أنه قد شرحها كما تصورها فكريا على نحو ما يؤدي إليه الديالكتيك كمرحلة متأخرة .

وتصورات ماركس عن هذه المرحلة الأخيرة تعبر عن عدة نقاط يراها ضرورية ، ولازمة محتومة من لوازم الديالكتيك التي تترتب عليه ترتب المعلول على علته ، والمسبب على سببه .

وتلك التصورات فى إجمالها هى ، أن المرحلة الأخيرة سوف لا يكون فيها شيء من الملكية الفردية على أية صورة من صور تلك الملكية .

وكيف يباح فى هذه المرحلة الملكية الفردية . وهي السبب الأساسى الذي أدى بالمجتمع إلى غاية سقوطه ، ودفع شرذمة منه إلى التسلط بالغلبة والقهر فى جميع الميادين وعلى جميع المستويات .

ومن خصائص هذه المرحلة المتأخرة كذلك : أن ثمرة الاقتصاد والناتج منه يوزع على أساس قاعدة مضبوطة هى فى إجمالها الحمل على نحو ما ذكروه - من كل حسب طاقته ، ولكل حسب حاجته - وتفسير هذه القاعدة أن الإنسان الفرد له حاجات ضرورية لا يعيش بدونها . ويجب على الدولة أن توفر له هذه الأشياء الضرورية ، على أن يقوم للجماعة فى مقابل ذلك أن يبذل قصارى جهده ، وغاية طاقاته فى عمل دائب مستمر .

ومن الخصائص التى تتميز بها المرحلة الأخيرة كذلك : أن هذا التوزيع لفائض القيمة أو ناتج الاستثمار طبقا للقاعدة المذكورة ربما يترك ثغرة إذا نحن تركنا لكل إنسان فرد أن يقدر حاجاته الضرورية ، ويرسم حدود هذه الحاجات ، ومن أجل ذلك فإنه تلافياً لهذه الثغرة التي تؤدي إلى تسلل بعض عيوب الرأسمالية إلى النظام الشيوعى ، فإنه ينبغى أن يكون تقدير الحاجات الضرورية أمرا من اختصاص الدولة الممثلة للجماعة ، وأن يكون هذا التقدير على أساس اقتصادى وخاضع لقواعده .

ويتصور ماركس كذلك أن هذه المرحلة الأخيرة سوف يكون من مميزاتها أنها ستخلو من الدين ، إذ أن الدين كان يحتاج إليه الطبقة الحاكمة ، فى الدولة لتسكين غضب الجماهير ، وليساعدهم على امتصاص غير مشروع لجهدهم وعرقهم ، وهو من ناحية أخرى كان يتقبله الجماهير لجهلهم ، ولنقص تفكيرهم . ولما كانت هذه المرحلة الأخيرة تخلو من جميع الطبقات المستغلة فإنه لا مجال ولا مبرر للتمسك بالدين أو التعلق بأهدابه ، ولما كانت الطبقة الكادحة قد خلعت عن نفسها رداء الجهل . فإنه لم يعد من الممكن استغلال سذاجتها وبساطتها فى التصديق بالدين أو الخضوع له .

وآخر التصورات فى المرحلة الأخيرة ونهاية الخصائص التى تميزها أنها سوف لا تحتاج إلى حكومة أو دولة تسير نظام الأفراد فيها أو تضبط سيرهم لأنها قد وصلت بهم إلى مرحلة لا مجال فيها للأثرة ، وإنما يرفرف عليها غلبة الإيثار .

وهذه التصورات ظلت فترة من الزمن تفقد القوة السياسية التى تعمل على إظهارها فى شكل عملى داخلى ، ولكنها لم تلبث أن وجدت القوة التى تحمست لها حماسا منقطع النظير ، وعملت على إبرازها بقوة بلغت من القسوة على أعداء النظام المرتقب حدا لم تبلغه أى جماعة متحمسة لأى نظام آخر عبر حقب التاريخ .

إلا أن هذه الحماسة التى توفرت لتلك القوة السياسية الجديدة ، وتلك القوة البالغة التى ترتب عليها إراقة الكثير من الدماء لم تتح لهذه النظرية فى صورتها المتكاملة أن تبرز إلى أرض الواقع على نحو ما تخيلها واضعوها ، والسبب فى ذلك - كما هو واضح - أن الشيوعية العلمية لا تتحقق إلا بعد صياغة الإنسان صياغة جديدة ، وخلقه من جديد خلقا يتلاشى فيه كل مظاهر الشعور بالفردية أو الذاتية ، وتخنق فيه كل الغرائز التى تؤكد الفردية أو الشعور بالذات حتى يظهر ظهوراً جديدا تجعله يذوب فى الجماعة ذوبانا مطلقاً .

وهذه الصياغة الجديدة ما دامت لم تتم فإنه لا يمكن لهـذه النظرية فى صورتها النهائية أن تستقر على قرار صحيح ، ولا يتأتى لها تتمكن فى الأرض تمكناً ينأى بها عن كل مقاومة أو اعتراض .

ومن أجل ذلك فإن فلاسفة النظام الجديد قد تفحصوا الواقع فوجدوا أنه لا يستقيم الأمر إلا إذا كانت هناك مرحلة تمهيدية تمهـد الطريق أمام الشيوعية العلمية ، وفى هذه المرحلة يعترف للإنسان الفرد فيها بحق الملكية فى نطاق جزئى ، وبحق التدين ، بل ولا بد للجماعة من دولة تحرس النظام وتقيم العدل .

وتعتبر هذه محاولة لإنقاذ النظرية من وهدة سحيقة انحدرت إليها بإقرار نظام الإشتراكية التى تمهد للشيوعية المنتظرة .

غير أن المتأمل فى محاولات الإنقاذ المتعددة يجد أنها قد أقرت تقريباً كل ما فى النظام الرأسمالى الديمقراطى . وإن كانت قد خففت بعض الشىء من آثاره البغيضة ، والشىء الذى يلفت النظر أن الاشتراكية الماركسية فى الواقع العملى ، وبرغم طول فترة التجربة الواقعية لم تستطع أن تتخلص حتى ولا من النظام الربوى الذى يعتبر أشد ما فى النظام الرأسمالى بغضا لأنه يعبر عن أسوأ صورة تصور استغلال الإنسان لأخيه الإنسان (١)

الماركسية والحضارة الإنسانية :

قلنا : إن نجاح كل مذهب من المذاهب إنما يكون بمقدار ما يحقق من الحضارة التى تستهدف رقى الإنسان والارتفاع به .

---

(١) أنظر تفاصيل هذا المذهب فى كتابى (اقتصادنا ، فلسفتنا) ، محمد باقر الصدر .

والآراء الماركسية سواء فى حالتها المتطرفة أو حالتها المخففة يمكن لها أن تكون ذا قيمة إذا كانت قد حققت للإنسان حضارته ، ووفرت له سعادته وأعانته على ارتفاعه بأقل قدر ممكن من الجهد.

والمتأمل فى الآراء الماركسية ، يجد أنها تتميز عن هذا المذهب الديمقراطى الرأسمالى بميزة وهى أنها قدمت نظرية فى الكون ، وتصورا للوجود والحياة بنت عليه كل آرائها الجزئية ، وربطت بها تفاريق المذهب ، وشتات النظرية هذا صحيح ، وهذا مسلك يحمد لها ، وميزة تتميز بها عن الديمقراطية الرأسمالية .

غير أن النظرية أو المذهب الذى يعتمد على تصور كلى للحياة والكون والوجود لا بد من عرضه على العقل لاختباره والوقوف على صلاحيته وامتحان جدواه .

ومن هذه الجهة فإننا سوف نحاول أن نختبر هذه النظرية فلسفيا وواقعيا فى عدة نقاط ، بعضها يتصل بالتصور الكلى ، والبعض الآخر يتصل ببعض الجوانب الجزئية التى تشتمل النظرية عليها .

١ — إن التصور الكلى لأصحاب تلك النظرية عن الكون يرتكز كله على نقطة واحدة تعتبر هى المحور الأساسى ألا وهى : إن الكون لا يحتاج إلى شىء سوى المادة يكون سبباً لوجوده ، وعلة لاستمرار هذا الوجود .

وقد يصور للواحد منهم هذا الاتجاه حين يجلس أمام منضدة فيضربها بيده فيمسها بالصوت كما يدركها باللمس ، أو يضرب الأرض بقدمه ليشعر بأنها موجودة ، ثم يصبح ما الذى نحتاجه بعد ذلك ؟ .

إن المادة تعلن عن نفسها بغاية الوضوح بحيث لا نحتاج بعد ذلك إلى سبحات العقل فى خيال لا ندركه ولا نقف على نهايته .

وهذا التصور برغم ما فيه من عنف وضجيج إلا أنه ينطوى على قضيتين لا ثالث لهما ؛ يبرزان فى كل تصور ماركس لأصل الوجود وسبب الحياة.

الأولى : أن المادة تعلن عن نفسها بغاية الوضوح لا يحتاج منا إلا إلى ضرب الأرض بالقدم ، أو ضرب المنضدة بالأيدى ، أو الإصغاء لكى نسمع مافى الوجود من أصوات ، أوفتح الأعين لنرى ماحولنا من الأشياء .

وهذا الإدعاء فى حقيقة أمره إدعاء عجيب ، إذ أنه يهمل أبسط قواعد العلم ، ويتغاضى عن أية ملاحظة تصدر من إنسان عاقل .

فالمادة ليست هى ما يحس بضرب الأيدى على المنضدة ، أو ركلة الارض بقدم ، فهذه المنضدة . إذا حولت إلى أبسط مركباتها وهى الذرة ، ثم حللنا الذرة إلى أبسط ما تكون منه لوجدنا أنفسنا أمام نوع من الطاقة ، لايمكننا ركله بالقدم ، ولا ضربه بالايدى ، ونختار ويختار معنا الكثيرون إذا ما حاولنا أن نعرف المادة ما هى ؟

ومن ناحية أخرى فإنه من حقنا أن نسأل عن الصوت الذى نسمعه ، ما الذى يحمله إلى آذاننا عبر مسافات طويلة ، وأميال بعيدة بعد أن يخرج من محطات إرسال الإذاعات المسموعة أو المرئية من غير حاجة إلى زمان ولا عائق من المكان ؟ يقولون : إنه الاثير ، وما هذا الاثير ؟ إنه مادة موجودة فى العالم ، وما هذه المادة التى تدق جداً حتى لا ترى ، والتى لها قدرة عجيبة على تخطى حاجز الزمان والمكان حتى لا تكاد تعترف بهما ؟ إن هذه المادة لا يدركها عقل إنسان ، ولا تتمكن الحواس من الوقوف على حقيقتها .

إن الامثلة كثيرة فى هذه الدنيا وكلها يؤكد أن هذه المادة التى نراها ليس من السهل الوقوف على حقيقتها ، أو تحديد ماهيتها تحديدا لا يقبل اللجاجة ، ولا يتحمل الجدل .

ومن أجل ذلك فإن المفكر الماركسى حين يحيلنا على المادة كإله يستطيع أن يصرف الكون ، ولا يحتاج إلى شىء وراءه يكون قد أحالنا على مجهول

لا نعرفه ، أو على معلول يصرخ كل يوم بصوت فيه إتهام صارت يشير إلى من عزله عن علته ، ويطالب بربطه بسبب وجوده .

الثانية : أن تصوير الماركسى مهما كان ينطوى على حدة أو ضجيج فإنه يعرب عن خوفه وقلقه إذ هو ادعى بأن الله هو خالق الكون ومدبر الوجود أن يكون قد وضع نفسه أمام متاهة لا يعرف السبل إلى الخروج منها ، وأما عراك عقلى لا يستطيع أن يجد الدليل إلى نتيجة صحيحة من بين تكافؤ الأدلة وصراع العقول .

والحق أن الإنسان إذا قارن بين موقفين : موقف انصرف عنه العقل الماركسى إلى موقف اختاره وجنح إليه . لوجد أن ما تركه مفهوم للعقل مرض للوجدان ، مطمئن للنفس ، محيط الأخلاق بسياج أقوى من أى سياج وما ذهب إليه العقل الماركسى مبهم غامض ، يدق على الأفهام مورث للخلافات ، مغير لجميع مفاهيم الأخلاق التى ترتفع بالإنسان ويرقى به .

على أن المشتغلين بالتحليل النفسى ، ومحاولة ربط قواعد المذاهب بنفسية واضعيها ، لا يجدون صعوبة فى تفسير انصراف الماركسيين عن الله إلى المادة إنهم يستطيعون أن يدركوا بسهوله أن الماركسيين يجدون أن انصرافهم عن الله إلى المادة فى تفسيرهم عن الكون والوجود ضرورة تقتضيها النظرية ، ويستلزمها التناسق الفكرى فى المذهب ، فلو أنهم لجأوا إلى الله فى تفسيرهم للكون والوجود ، ثم لجأوا إليه فى تنظيم الحياة فيما بعد لأحاطهم هذا الإلتزام ولك اللجوء بسياج من الأخلاق لا يريدونه ، بل هم فى الحقيقة قد أسسوا مذهبهم للثورة عليه[1] .

(١) راجع الدراسة التى كتبها من المحدثين عباس العقاد تحت عنوان (الشيوعية والإنسانية) حيث قد حاول المؤلف تفسير هذا المذهب فى جزئياته وعمومياته بالحالة النفسية لواضعى المذهب وأئمته .

٢ - وحين انحرفت الماركسية فى تفسيرها للكون والوجود كان من الطبيعى أن تنحرف فى القضايا التالية . وأهمها : قضيه وضع الإنسان فى مكانته اللائقة فى هذا الوجود ، وبين الأحياء .

إنهم قد فسروا الإنسان فى جميع نواحيه تفسيرا ماديا ، فهو مادى من حيث وجوده واستمرار هذا الوجوه . وهـو مادى كذلك فى غرائزه وأشواقه، وهو مادى أيضاً فى نظمه واجتماعياته وسلوكه ، إنه على الجملة أثر من آثار المادة .

ولنذكر هنا مثالا واحدا تتضح به هذه الفكرة عن الإنسان ومكانته فى الكون والحياة من وجهة النظر الماركسية :

إن الماركسية باعتبارها رد فعل للرأسمالية ، واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، حاولت أن تفسر هذا الاستغلال آملة من وراء هذا التفسير تكييف أهم أدواء الرأسمالية ، كى تتمكن من تحديد العلاج الذى يستأصل هذه الأدواء ويقتلعها من جذورها . فرأى أرباب هذا المذهب أن استغلال الإنسان لأخيه الإنسان يرجع فى محوره الأساسى إلى غريزة حب الذات ، وغريزة حب الذات - كما يرون - هى وليدة عنصر مادى ، وضع موضع الخطأ فى التنظيم الاقتصادى للمذهب الرأسمالى . وهذا العنصر المادى الذى نشأت عنه غريزة حب الذات هو إباحة الملكيه الفردية ، إن الملكية الفردية إذن هى التى أنتجت فى الإنسان حب ذاته .

وانطلاقا من حب الذات كانت الأثرة والأنانية ، وكان الرغبة فى ازدياد الثروة وامتصاص الدماء ، وكان حب الرياسة والتسلط والقهر - إلى غير ذلك مما تشتمل عليه الرأسمالية من مصالب وعيوب .

هذا هو تصوير الماركسية لجانب من جوانب الإنسان ، وغريزة من غرائزه فى نشأتها ، وترتب بعض الغرائز عليها فى الوجود .

وطبيعى أن الماركسية - حين تريد التخلص من أدواء الرأسمالية ما عليها إلا أن تلغى الملكية الفردية فينتفى من الإنسان غريزة حب الذات ، ويرتفع ما يترتب عليها من ميول ورغبات .

والشىء الغريب أن هؤلاء المفسرين والفلاسفة من أرباب هذا المذهب يتشدقون باسم العلم ويرمون خصومهم بالجهل

والمتأمل فيما ذكروه من هذا المثال يجد أن غريزة حب الذات من أقدم الغرائز الإنسانية التى لا يعرف الإنسان لذاته غريزة أقدم منها . وهذه الغريزة تحتاج إلى إشباع، وإشباعها يمكن أن يأتى إليها من طريقين : أحدهما عادى ، والآخر . معنوى وجدانى .

غير أن وسائل الإشباع هذه منها ما ينمو بنفسه نموا تلقائيا ، ومنها ما يحتاج إلى تعهد بالتربية والتنمية .

والجانب المعنوى الوجدانى بالذات لا ينموا إلا إذا كانت هناك خطة تربوية تنميه فى الإنسان وتزكيه ، فإذا ما نما كان أكثر تأثيراً فى إشباع غريزة حب الذات من غيره من العناصر المادية .

ويمكن أن يتضح الفرق بين إشباع غريزة حب الذات ماديا ، وإشباعها معنويا إذا نحن تأملنا هذين الموقفين : أحدهما إنسان جائع ومعه طعام ، وطلبه منه آخر ، ولم يكن هذا الذى يملك الطعام ربى ، أو درب تدريبا معنويا ، فإنه لن يدفع الطعام بل يؤثر نفسه على غيره، ثانيهما: رجل آخر قد تدرب على كيفية إشباع حب الذات إشباعا معنويا ، وكان يملك الطعام وهو جائع ، فإذا ما طلبه منه إنسان آخر لا يتردد فى دفعه إليه .

إن كلا الرجلين قد أشبع غريزة حب الذات عنده بنوع من اللذة يختلف

عن صاحبه ، فالأول قد أشبعها باللذة المادية ، لأنه لا يرى وسيلة لإشباعها غير هذه الوسيلة ، والآخر قد أشبعها باللذة المعنوية حين ملك إرادته وتنازل عن الطعام لغيره وهو فى أمس الحاجة إليه .

ويتبين من هذين المثالين أن غريزة حب الذات أقدم من غريزة حب التملك ، وأن غريزة حب الذات لا تقتصر فى إشباعها على حب التملك فقط ، بل قد يشبعها عكس ذلك كما اتضح لنا مما ذكرناه سلفا .

ومن هذا المثال ذاته يتضح أن التفكير الماركسى تفكير مقلوب ، فهو يقدم ما حقه التأخير ، ويؤخر ما حقه أن يتقدم .

وهذا التفكير المقلوب يتضح لنا فى غاية الوضوح حين نتتبع ماركس فى خطواته الفكرية ، عندما يريد أن يقدم فلسفته عن التفسير المادى للتاريخ .

إن حركة التاريخ عند ماركس كلها ليست مسئولية الإنسان ، وإنما هى مسئولية الاقتصاد ، حيث يعتبر العامل الاقتصادى وحده هو المسئول عن حركة التاريخ ، والإنسان المبتدع لوسائل الإنتاج ، والمبتكر لها لكى يحسن من وضعه وحاله ، هو الآخر خاضع لهذا العامل الاقتصادى فى أوضاعه الاجتماعية ، وسماته الأخلاقية ، وطرائق تفكيره ،

ولا يستطيع ماركس أن يغير من أسلوب تفكيره هذا ما دام قد بدأ النظرية كلها بدء مادياً وأعطى للمادة من الصفات والخلال بقدر مناسب من الإنسان الحى صفاته وخلاله .

والنهاية التى انتهى إليها فى هذه القضية ، أنه قاطع الإنسان فى وضع غير صحيح ، وسلبه جميع مقوماته ، بحيث يتراءى للناظرين فى تلك النظرية أنه يريد صياغة الإنسان صياغة جديدة .

٣ ويأتى الآن الدور عن الحديث عن أخلاقيات الإنسان كما يتصورها ماركس .

فإذا كان ماركس قد تصور الإنسان أثرا من آثار المادة ، ونتاجا عاديا من نتائجها المتعددة ، فإنه لمن الطبيعى أن يعتبر ماركس الأخلاق وهى جانب من جوانب الإنسان خاضعة للمادة متأثرة بها ، فالأخلاق عنده وعند أصحابه تابعة للعامل الاقتصادى ، وجزء من البناء الفوقى للمجتمع الذى يطرأ عليه التبديل والتغيير ، إذا ما طرأ تغيير على البناء التحتى فيه وهو البناء الاقتصادى .

وفى جانب من جوانب الحركة الاقتصادية فى المجتمع يرى ماركس وأتباعه أنه لا بد للقضاء على الرأسمالية ونظامها مثلا من الثورة العمالية العارمة التى تقضى على كل شىء ، فتسفك من الدماء ما تشاء ، وتنتهك من المحرمات ما تريد بغير حدود ، فهو يريد من صعاليك العالم أن يتحدوا بقصد التحطيم والتخريب من غير خشية على شىء يفقدونه ، لأنهم إن فقدوا فلن يفقدوا إلا الأغلال والقيود .

ولقد كانت هذه الأخلاق التى ينادى بها ماركس قد أحدثت رد فعل معاكس على بعض المخلصين للشيوعية قبل قيام الثورة فى روسيا ، فى حين أن الذين يميلون إلى تلك الأخلاق ميل ماركس لها ، قد تحمسوا لها تحمسا جعلهم يرفضون أى مساومة حولها .

كتب الأستاذ محمد البهى قال : [... فى المؤتمر الثانى بلندن الذى عقده الاشتراكيون فى سنة ١٩٠٣ - بعد المؤتمر الأول للحزب عام ١٨٩٨ فى مينسك - اختلف « لينين » مع « برنشتين » فيما إذا كان من الأوفق المحافظة على الأخلاق الماركسية نحو العمل على تحقيق الاشتراكية وهى أخلاق : العنف وعدم المهادنة ، والغدر والخيانة فى الوصول إلى تحطيم الرأسمالية

والتعجيل بإسقاطها ، أو اتباع أسلوب أخف وطأة وأحب إلى النفوس ، طالما أن انهيار الرأسمالية حتمى . على نحو ما تقضى به الفلسفة الماركسية ؟

وكانت الكثرة فى هذا المؤتمر فى جانب « لينين » الذى تمسك بالشق الأول من السؤال ، وكانت القلة فى جانب « برنشتين » الذى تمسك بالشق الثانى . وأصبح حزب لينين يعرف باسم « البلشفزم » وهى كلمة روسية تعبر عن الكثرة - وأصبح المؤيد له يعرف باسم « البلشفيك » .

ثم أطلق لينين على جماعته من الروس المؤيدين له اسم : « الحزب الاشتراكى الديمقراطى الروسى » بينما عرف حزب برنشتين باسم . الحزب الاشتراكى الديمقراطى الإصلاحى .

والحزب الاشتراكى الديمقراطى الإصلاحى أخذ طابع الاشتراكية المعتدلة ، واعتبر تعديلا لمبادىء ماركس : فتجنب معاداة الدين ، وأسلوب العنف وعدم المهادنة للنظام الرأسمالى ، وإلغاء الملكية الفردية إلغاء مطلقا](١)

ويتبين من هذا وكثير غيره أن الأخلاق العامة الماركسية إنما تتسم فى عمومها بالغدر والخيانة ، وإباحة لسفك الدماء والنهب ، وعدم الشعور بالخجل حين تهدر كرامة الانسان ، لأنهم لا يعترفون للانسان بكرامة . ولا بوجوده بقيمة على مستوى من مستويات القيم .

وهذا أمر طبيعى حين يكون مقياس الأخلاق مقياسا ماديا مجردا ، وحين يعتقد الانسان أنه لا حياة بعد هذه الحياة التى يعيش فيها .

٤ — وعلى مستوى تفاصيل النظرية وجزئياتها نجد فشلها الذريع فى

(١) الفكر الإسلامى والمجتمع المعاصر = مشكلات الحكم والتوجيه — د/ محمد البهى — ص ١٩٥ ، ١٩٦ .

التخلص من أدواء الماضى التى أرهقت كاهل الانسان ، وزعم أقطاب النظرية أنهم سيريحون الانسان من هذا العناء ، ويحملون عنه أوزار الثقال .

وإذا كانت الرأسمالية قد أعطت الفرد اهتماما عظيما شقيت به الجماعة ، فإن الاشتراكية والشيوعية قد أعطت الجماعة اهتماما شديدا خسر فيه الفرد كل مقومات وجوده . وأسباب حياته .

وفى ظل الاتجاهين المتناقضين فقد الانسان حضارته ، وشقى بانحطاطه وأصبح يضرب فى التيه ، يتلمس بارقة الأمل التى تخلصه من هذا الضلال المبين .

الإسلام والحل الأمثل

لقد عشنا قدر ما عشنا مع أطروحات أو حلول قدمها هذا النظام أوذاك وأشرنا إلى عيوب كل نظام من خلال التصور النظرى للنظام . ومن خلال التجربة والممارسة العملية على أرض الواقع التى يحكمها هذا النظام ، إن كان للنظام واقع محس فى فترة من فترات التاريخ يمكن الاحتكام إليه .

ونحن نحاول هنا أن نعرض الحل الإسلامى من خلال التصور النظرى للإسلام ، ومن خلال الواقع العملى للمجتمع الذى حكمه الإسلام على طول فترة من التاريخ ، ليست بالقصيرة ، ورقعة من الأرض ليست بالضيقة .

وأحب أن أنبه فى أول الحديث هنا إلى أن الفكر الإسلامى مثقل الآن بجملة من المصطلحات الغريبة عنا ، والتقسيمات التى لا تليق به ، وهذه المصطلحات وتلك التقسيمات بعضها وافد غريب على طبيعة الإسلام ، وبعضها من مبتكرات البيئة الإسلامية فى عصر من عصور نهضتها العلمية .

وهذه المصطلحات وتلك التقسيمات ربما توحى للقارىء والكاتب معاً ببعض التصورات التى يضيفها للاسلام وهى ليست منه .

ومن أجل ذلك فإنه ينبغى علينا أن نعود إلى مصطلحات الإسلام نستعملها ولا نستعمل غيرها من المصطلحات الواردة ، أو حتى المبتكرة ، والتى تحتاج إلى شىء من الدقة فى التعبير عن مفاهيم الاسلام .

فمن المصطلحات التى يحلو لى ولغيرى أن يستعملها مصطلح «الأيديولوجية» أو مصطلح « التصور الإسلامى » على أن يكون هذا المصطلح أو ذاك مرادفا للعقيدة ، أو مساوقا للمذهب أو الاطار العام للفكر الإسلامى .

ومن التقسيمات التى يحلو لى ولغيرى أن يستعملها تقسيم مضمون المسألة الاجتماعية إلى فروع ليدرس كل منها على حدة ، وليعرف كل منها بالاستقلال ، كالحضارة والمدنية والثقافة ، وفى إطار هذا التقسيم تدرس العقيدة ، أو نبحث باعتبارها جزءاً من أجزاء كثيرة يضمها مصطلح «الثقافة» معنى ذلك أن العقيدة ليست تشكل فى إطار المسألة الاجتماعية العامة إلا جزءا ضئيلا من الأجزاء يحتويه ركن أو زاوية من أركان أو زوايا الثقافة ، كما يعرفها أصحاب التقسيم .

وهذا التقسيم بما له وما عليه شائع فى إطار تلك التشريعات التى تصدت للمسألة الاجتماعية على نحو ما بيناه سلفا .

ولعلنا لا ننسى الاشارة التى ذكرناها ، ونحن نضع المقياس العام الذى يقاس إليه الحلول المختلفة ، حيث قلنا : إن هناك علماء كثيرين حين أرادوا أن يقيموا معطيات الحلول المختلفة للمسألة الاجتماعية قد بينوا أن الخطأ فى فى هذه الحلول يكمن فى أمر الذين تصدوا للمسألة الإجتماعية ومشاكلها بالدرس والحل . أغفلوا مسألة العقيدة ، أو درسوها دراسة خاطئة ، وكان من نتائج هذا الإغفال وذلك الخطأ فشل ذريع فى حل المسألة الاجتماعية ، الحل الذى يضع الإنسان فى مكانه الصحيح من هذا العالم ، أو انحصرت الأخلاق المثلى إلى دائرة ضيقة ، أو حبست عن العالم حتى لا ترى النور أصلا ، فعانت الإنسانية من هذا الحبس أو ذلك الانحصار من الويلات والآلام ما لا يعلم مداه إلا الله .

والمطلوب منا إذن ونحن نكتب أو نقرأ عن الحل الإسلامى للمسألة الإجتماعية فى خطوطه العريضة أن نبتعد عن التقسيمات والمصطلحات الفردية عن الإسلام ، والتى لا تعبر عن روحه العامة .

وأول ما ينبغى أن نشير إليه ونحن نعرض للحل الإسلامى الأمثل أننا

ملتزمون بخطوات المعيار الصحيح وتقسيماته حتى نتمكن من عرض القضايا التى عالجها الإسلام فى هذا المجال بشىء من الانضباط ، ولذا سوف نتحدث عن الإنسان من وجهة نظر الإسلام ، وهو منحصر فى دوائره الثلاث (فى العقيدة ، والتشريع ، وعلاقته بالكون) .

عقيدة الإنسان كما يصورها الإسلام :

تعود علماء الكلام أن يحصروا موضوعات العقيدة فى الإلهيات ، والنبوات والسمعيات ، وهم يقصدون بالسمعيات ، اليوم الآخر وما فيه من مشاهد ، وما يسبقه من عذاب فى القبر ونعيم ، وما يلحق به أو يشبهه مما علينا إدراكه كالملائكة والجن ، وما يتعلق بهما من مباحثه .

غير أنى أريد أن أضيف هنا قضية هامة عالجها الإسلام قديما ، وقد طرحت بإلحاح على العقل الفلسفى ، بل وعلى علماء الطبيعة والأحياء فى عصور متأخرة ، وهى قضية أصل الإنسان ونشأته الأولى .

وكان لهذه القضية فى تصورها الخاطىء ، أثر لا ينكر فى أصول المذاهب الفلسفية التى تعرضت لحل المشكلة الاجتماعية ،

فلقد تصور الفلاسفة فيما تصوروا ، أو تصور بعضهم على الأقل ، أن الإنسان فى خلقه ونشأته خاضع إلى ما يسمونه حتمية التطور النوعى ، وما الإنسان عندهم والحالة هذه إلا نوع مترقى عن القردة العليا ، التى هى مترقية عن غيرها من الأنواع حتى وصلوا فى النهاية إلى الفكرة اليونانية القديمة والبدائية ، والتى تؤكد أن أصل الحياة كان فى الماء ، وفى خضم المستنقعات .

وهذا التصور على ما فيه من خطأ ومجازفة علمية لا يستهان بها ، قد وضع الإنسان أمام نفسه فى صورة من تردى الأصل ، ودناءة المنشأ تجعله

لا يحب أن يلتفت إلى الماضى ، ولا يود أن يعرف شيئاً عن نشأته الأولى مما جعلنا وجعل غيرنا يشمئز من مثل هذا التصور الذى أحاط نفسه بهالة من العلم ، لم يلبث العلماء أن اكتشفوا زيفها .

أما الإسلام ، فقد بدأ مرحلته العقائدية بأن صور الانسان أمام نفسه تصويرا وافيا ، ومحبباً إلى ذاته .

إن الإنسان فى نظر الإسلام مخلوق قد كرمه[1] الله عز وجل ، وقد بدأ خلقه هكذا بدءاً جديدا بعد أن خاطب الملائكة فى شأنه[2] ، وهو : إن كان قبضة فيها شىء من عناصر الأرض ويشبه بها غيره من الكائنات الحية ، إلا أنه فيه نفخة من روح الله[3] ، بها يعد خلقاً آخر[4] له من المزايا والخواص ما ليس لغيره من سائر الكائنات .

وقد عله قبل أن ينزل إلى الأرض كى يتحمل مسئوليته ، قضايا الخير والشر ، وتصحيح الخطأ وجبر الخطيئة ، كما أعطاه وسائل الفكر وإمكانات المعرفة ، وبين له مكانته بين الكائنات ، حيث أسجد له الملائكة سجود تكريم ، وهم أعلى الأجناس فى ذلك الوقت[5] وبين له العدو الحقيقى . الذى يحرص على استمالته عن منهج الحق[6] ، حيث رأى بنفسه إبليس وهو يعارض ربه . ويرد الأمر على الآمر به ، ويستكبر محتكما إلى مقياس خاطىء ، حيث احتكم إلى أصل خلقته ، أو ليس قد خلقه الله من نار ،

(١) الإسراء الآية : ٧٠
(٢) البقرة : آية ٣٠
(٣) ص : آية ٧٢ .
(٤) المؤمنون : آية ١٤ .
(٥) البقرة من ٣٠ — ٣٧ .
(٦) الأعراف آية ٢٢ ، طه آية ١١٧

وآدم من طين[1]، وكان بفعله هذا من الإباء والاستكبار داخلا فى صفوف الكافرين[2]، بل هو الذى سيقدمهم فى الحقيقة . ولقد أعان على مسمع من الإنسان الأول (آدم عليه السلام) أصول قضية الخير والشر ، وتحدى بأنه سيقعد على كل طريق للخير ، حتى يضل عباد الله من بنى آدم[3] ويضعف الله من سلطانه ، وتحديه ، فيؤكد له أن التزام الإنسان بمنهج الخير ، ولجوئه إلى صاحب المنهج وتواضعه والاحتماء به سيكون هو السبب الحقيقى فى انحصار الشر ، إذ لا ينبغى أن يكون لداعية الشر وأعوانه سلطان على عباد الله[4] .

وما يكاد الإنسان يسمع هذا التصور عن خلقه الأول ، ويقرأ هذا الشرح المستفيض عن بدايته الأولى حتى يسلم بكرامته ، ويعتز بسلامة بدايته الأولى ، ورفعة نشأته ، وقد يقول القائلون ، إن هذا التفسير لون من الخيال الميتافيزيقى ، وهو بعيد عن العلم ، والواقعية التى لا يعترف البعض إلا بها .

وهذا التوقف فى الحقيقة ، إنما يتحمس إلى حديث معاد ، كثر النقاش فيه واللجاجة حوله .

فالإنسان يستطيع أن يتمسك بحجة لخصها له القرآن حين أشار إلى المعارضين ، بأنهم متجاوزون الحد فيما عارضوا به ، إذ أنهم ما شهدوا خلق السموات والأرض ولا خلق أنفسهم[5] ، وليست هناك وسيلة من وسائل العلم ، يمكن أن توصل أحدهم إلى الجزم بقول فصل فى قضية الخلق الأول ،

(١) البقرة آية ٣٦ .
(٢) البقرة : آية ٣٤ ، و ص : آية ٧٤
(٣) الحجر آية : ٣٩ ، والأعراف آية ١٦
(٤) الإسراء : آية ٦٥
(٥) الكهف آية ٥١

الأمر الذى يجعل هذه القضية برمتها تدخل فى نطاق المغيبات ، وتحتل مكانتها ضمن موضوعات العقيدة التى حين يقول فيها الخالق قولا ينبغى علينا أن نؤمن به .

وعجيب لهؤلاء القوم الذين لا يملكون دليلا محسوسا ، ولا مقدمات معقولة ، ثم يصعدون على غير بالمحسوس والمعقول إلى إستنتاج نتيجة تشوه بداية الخلق للانسان ، وتخجله حين تشده إلى هذا المستنقع أو ذاك . مؤكدة له أنه فى هذا المستنقع كانت بدايتك الأولى .

رفع الإسلام عن الإنسان خجله ، حين بين له أنه قد خلق خلقا كريما[1] ووضع عن كاهله أوزارا ثقالا[2] كان قد حمله بها نفر من أبناء نوعه كى يعيش مطأطأ الرأس سواء قصدوا ذلك أو لم يقصدوه .

رفع الإسلام عن كاهل الإنسان وعن فكره هذا الحمل الثقيل ، ووضعه على أول الطريق موفور الكرامة مرفوع الهامة والرأس .

وكان أن ربط الإسلام الإنسان بعد ذلك برب خلقه فسواه فعدله[3] ، وهيأ له من الأسباب ما هيأ له . واستعمره فى الأرض ، واستخلفه فيها ، ثم أرسل إليه الرسل ، وأوجب عليه أن يؤمن بها ، وبما جاءت به ، كما أنه قد بين له أن هذه الحياة القصيرة ليست بالقطع هى غاية حظه من الوجود ، وإنما هناك حياة خالدة تتلو هذه الحياة فيها الجزاء على المسئولية والالتزام .

والمتأمل فى هذه تلك الدائرة على العموم بما لها من الاتساع والشمول يجد أن هذه الدائرة فى عمومها وتفاصيلها ، لها خصائص ومميزات تمتاز بها عن سائر الدوائر .

(١) البقرة آية رقم ٢٠ والإسراء آية رقم
(٢) الشرح آية ٢ .
(٣) الانفطار آية ٧ .

ومن هذه الخصائص أنها تنظم الوجدان، وتحدث فى القلب نوعا من التوازن، بحيث تعطى الإنسان الفرص مما يسمونه بالأمراض والأزمات النفسية، والتى ترجع فى جملتها إلى خلل الباطن واضطراب الوجدان.

ومن خصائص تلك الدائرة كذلك، أنها ثابتة القضايا لا تتغير ولا تتبدل ولا تتطور لا فى عمومها. ولا فى جزئياتها وتفاصيلها.

ومن خصائص هذه الدائرة أنها فى جميع قضاياها إلا القليل منها فوق العقل الإنسانى. وفوق تصوره. ولذا فإنها تحتاج إلى أن يعقد قواعدها للإنسان غيره. فكانت من أجل هذا من أول مهمات الأنبياء.

ومن خصائص هذه الدائرة كذلك، أن قضاياها معقولة فى جملتها، وأنها لا تتناقض بين جزئياتها، ما دامت جميع قضاياها مستندة بغير تحريف إلى مصدرها الأساسى وهو الله عز وجل.

ومن أهم خصائص تلك الدائرة كذلك أنها تمثل قطب الرحى، وبؤرة الضوء. ومركز الدائرة بحيث تخرج منها كل حل، ويعود إليها كل مشكل، ويمد إليها كل فرع بسبب. بحيث تكون فى النهاية هى المهيمنة على غيرها من الدوائر.

فى مجال التشريع وضبط السلوك:

بعد أن يبنى الإسلام الإنسان من داخله بعقيدة متكاملة، ومذهبية تبصره ببدايته ومنتهاه، وترسم أمامه المغيبات التى تحمله على عمارة الأرض، وسلوك الطريق المستقيم، وتبصره بخالقه وصفات ذلك الخالق، بعد أن يبنى الإسلام الإنسان من الداخل على هذا النحو ينصرف به إلى الحديث عن التشريع الذى ينبثق عن هذه العقيدة ويرتبط بها.

والشىء المعقول والمفهوم، أن التشريع الذى يضبط العلاقات الإنسانية

على جميع مستوياتها. لا يخلص للإنسان أن يضع قواعده، من غير أن يدير حولها الجدل، أو يرجف من أجلها المجتمع.

والإنسان له علاقات بربه خالصة لا يشوبها شرك، وله علاقة بذاته وداخله، وله علاقة بمجتمعه ومحيطه (الأسرة والعائلة)، وله علاقة بالمجتمع الإنسانى الكبير.

ويستحيل بجميع المقاييس أن يضع الإنسان تشريعا يحدد نوع السلوك وحجم التكليفات التى تجب على الإنسان تجاه ربه وخالقه، كما أنه من الصعب عليه أن يضع لنفسه قانونا ينظم غرائزه وأشواقه، بحيث لا يطغى بعضها على بعض، ولا يترك العنان لإحداها على حساب الأخريات، وكيف يضع مثل هذا القانون، ويسن مثل هذا التشريع حتى يكون فى النهاية هو الملزم وهو المسئول، وهو الذى يقع عليه الجزاء ثوابا وعقابا؟!

وفى مجال علاقته بالمجتمع سواء فى دائرته الصغيرة أو دائرته الكبرى، لا يمكن بحال من الأحوال أن يصل الإنسان إلى قانون تشريعى يخلص له جميع الأفراد، ويسلمون قيادهم له من غير أن يختلفوا حوله، أو يتمردوا عليه.

وعلى الجملة، فإن التشريع الضابط للسلوك الإنسانى، لا يمكن أن يخلص الإنسان من غير أن يختلف حوله بنى الإنسان، ولذا فإنه لا عجب والحالة هذه أن يختص الله نفسه بالتشريع، رحمة ببنى الإنسان من أن يختلفوا، وصونا لهم من الوقوع فى حمأة الجدال والمراء.

وأرسل الله عز وجل الرسل منذ فجر التاريخ، بالعقيدة التى تصلح الانسان من داخله، وهى ثابتة فى جميع العصور لا تغير ولا تبديل، وبالتشريع الذى يصلح الانسان من خارجه، وفى هذا التشريع اختلاف يناسب العصور وتحدد من خلال التشريع العوامل التى تميز الرسالات بعضها عن بعض.

وكان أول مفاجأة نجدها فى تشريع الاسلام ، أنه اعتبر الالتزام بالتشريع كله عبادة لله عز وجل مهما كان الموضوع الذى يتصل التشريع به ، سواء أكان فى العلاقة الخاصة بين الانسان وربه ، أو كان فى علاقته مع البشر من بنى نوعه .

ولذا فإننا نعتبر هذه اللفتة من أوائل الخواص التى تميز التشريع الإلهى عن غيره من التشريعات .

إن الانسان يلتزم بالتشريع الالهى على أنه لون من العبادة ، بل هو العبادة بعينها ، وهذا الالتزام يجعله لا يتحايل على مادة من مواد هذا التشريع بقصد الخروج عليها ، كما يفعل أولئك الذين يتحايلون على القانون الوضعى إذ أن مايعلمه المؤمن أن واضع القانون ومشرع التشريع ، يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور ، والله يقضى بالحق(١) .

والذى يعلم أن الالتزام بالتشريع الإلهى عبادة ، يعلم معه أن المشرع لا يريد الانضواء تحت القانون فحسب ، ولا يأمر بطاعته على أى نوع اتفق وإنما الالتزام بالتشريع لا يرقى إلى مرتبة العبادة إلا إذا صاحبه الرضا ، وواكبه طمأنينة النفس ، وابتهاج الوجدان : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ، ويسلموا تسليما »(٢)

وحين يكون الالتزام بالتشريع عبادة ، وهى خاصيته الكبرى ، يكون للعمل فى ذلك التشريع قيمة كبرى ، لا توجد فى غيره من النظم الوضعية .

فالعمل فى المجتمع الحر هدفه الابتزاز ، والرغبة فى المنفعة ، وتحويل

(١) غافر : ١٩ .
(٢) النساء : ٦٥ .

الثروة فى يد قلة تسعد بها ، ويشقى الجميع ، وما دام النظام الرأسمالى يمنح الفرد حرية اكتساب المال ، وحرية انفاقه بغير حدود ، من خلق أو تشريع فإن العمل يصبح عند هذا الفرد فى المجتمع الرأسمالى لا هدف له إلا منفعة الفرد ولو على حساب الجماعة .

والعمل فى المجتمع الشيوعى أو الاشتراكى لا يحقق للفرد منفعة مباشرة إلا بمقدار سد الضرورة ، من مطعم ومشرب ومسكن ، وفى ظل هذا النظام لا يجد الأفراد حماساً فى داخلهم للعمل ، الأمر الذى اضطر المجتمع الاشتراكى أن يضع الحوافز للعمال ، فهى حوافز مادية تقوم بوظيفة مؤقتة ثم يعود الأمر من جديد رتيبا مملا ، فيضطر النظام إلى البحث عن حوافز مادية أخرى ، وفى إطار تكرار الحوافز ، ورقابة الأوضاع أمام العمال يجد المجتمع الاشتراكى نفسه فى حالة من الارتباك الاقتصادى التى تجبره على الاستدانة من الخارج بالربا والفوائد ، فيزداد الأمر معه ارتباكا .

أما حين يكون العمل عبادة كما هو الحال فى شرعة الإسلام ، فإن القصد الأول من وراء هذا العمل يكون الإرتقاء بالنفس ، والصعود بالذات ، لا يقصد الفرد من عمله إلى المنفعة المادية ، وإن كانت المنفعة تأتى تابعة ، ولا يخضع للحوافز المادية المجردة ، والموقوتة ، وإنما هو محمول بالشوق طمعاً فى الثواب ، ومدفوع إلى العمل خوفا من العقاب ، والثواب والعقاب هنا يوقعهما به أو عليه الذى هو أقرب إليه من حبل الوريد .

إن للعمل فى الإسلام قيمة نحتاج فى بيانها إلى وقفة لا تحتملها هذه العجالة .

وإذا كانت العبادة هى خاصية الالتزام بالتشريع الأولى ، فإن هناك للتشريع الإسلامى خواص من أخرى .

فمن خواص التشريع أنه من وضع الله عز وجل ، فهو برىء عن تهمة التخير

مترفع عن هواية المنفعة الذاتية ، وواضعه فى الوقت نفسه خبير بالأفراد بالأفراد وغرائزهم وأشواقهم ، بحيث يتمكن من تنظيمها بالتشريع ، وهو عليم بالجماعات واحتياجهم ، فهو يستطيع أن ينظم شئونهم الاجتماعية على أساس من العدالة المطلقة ، وهو بصير بالمستقبل ، وعليم بالأمزجة الأمر الذي يجعل تشريعه لا يحتاج إلى الترقيع ، ولا يضطر مشرعه إلى التبديل أو التغيير .

ومن خواص التشريع الإسلامى أنه حين يشرع لا يضع من القواعد ما يستفرغ الوسع ، ويستهلك الطاقة ، وإنما يضع من التشريع ما يكون فى حدود الاستطاعة . إن استفراغ الوسع واستهلاك الطاقة معناه رصف الأجيال تحت أقدام عقبهم الذين يخلفونه بغير نهاية ، فيتحول الانسان فى دنياه إلى شقى لا يتمكن من التقاط الأنفاس ، والإسلام حين يلتزم بحدود اليسار يضع تشريعا خاصا لأصحاب القدرات المحدودة بحيث يتمتعون بحد اليسار الذى يتمتع به غيرهم من ذوى القدرات المعتادة ، والشىء نفسه نجده فى نطاق التشريع لأصحاب الظروف غير العادية كأن يكون الانسان على سفر أو مريضاً .

تلك خاصية يتمتع بها التشريع الاسلامى لا نجدها فى غيره .

ومن خواص التشريع الاسلامى أيضا أنه فى الكثير الأغلب يجعل قاعدته التشريعية لا تتوجه للارادة الانسانية إلا من خلال عقل صاحبها فهو يشعر بمعقولية القاعدة ، والحكمة التشريعية المرتبطة بها ، ثم يتوجه العقل الانسانى بتلك القاعدة إلى الارادة لتنفيذها ، مغتبطا بفهمه لهذه القاعدة حتى ليظهر له وكأنه هو الذى وضعها وصممها وأنشأها من العدم إنشاء ، وحين يكون العمل أثرا من التقاء الفكر والارادة يكون بالقطع بالقطع عملا على قمة الأخلاق إن صدقت معه النية .

ومن خواص التشريع أنه يضع قاعدة حاسمة تمثل الحد الأدنى للعلاقات الانسانية ثم يترك الرقى فوق هذا الحد الأدنى لاختيار الارادة الفردية بحيث يرسم الشارع الطريق الاختيارى ويبين حدود الاختيار فيه ، وأن من يلتزم ذاتيا بالسير فى هذا الطريق يكون له من المنزلة عند الله بمقدار ما قطع فيه من أشواط ،

وتلك ميزة فى التشريع تمنح الانسان حق الاختيار ، وميزة الالتزام الذاتى التى تحدث فى النفس شرورا ومتعة لا يحدثه غيرها ممن لا يتمتع بمميزاتها .

ومن مميزات التشريع فى الاسلام أنه وضع القواعد المحدودة التى تستطيع بتصرف الانسان أن تكون حاكمة على حوادث ، وقضايا لا حدود لها .

وبهذه القاعدة وتلك الميزة يستطيع الانسان أن يعمل بعقله فى ظل التشريع ، وعلى أساس منه لايجاد الأحكام التشريعية لكل قضية لايجد لها فى التشريع نصا صريحا .

وهناك مميزات أخرى للتشريع الاسلامى يشير إليها ما ذكرناه من ميزات ، وما ذكرناه وما لم نذكره يحقق للانسان الرقى فى جانبيه المادى والروحى على السواء ، من غير أن يوقع ظلما بغيره ، أو يمتص دماء الأبرياء .

وفى ظل هذا التشريع يأمن الانسان على نفسه وعقله ، وعلى ماله وعرضه وعلى دينه ، وهذه هى الأمور الخمسة التى سبق التشريع بتمامه للحفاظ عليها .

فى مجال الكون المادى والطبيعة :

لقد عبرنا سريعاً على مجالى العقيدة والتشريع ، وبينا أن هـذين المجالين قد اختص الله بهما صيانة للانسان من الخلاف ، وحفاظا عليه من التردى ، ولئن كان للانسان فى مجال التشريع أحياناً حق الاجتهـــاد الذى يثرى به التشريع ، فإنه فى مجال العقيدة يختفى هذا الحق ، ولا يجوز له فى العقيدة أن يمارس الاجتهاد .

فى هذين المجالين العقيدة والتشريع يجب أن يخضع الإنسان لربه خضوعا مطلقاً .

وفى هذه الدائرة الثالثه دائرة الكون يمكن أن يكون للانسان فيها أكثر من منظور .

فهو إن نظر إلى الكون باعتبار أنه محكم منظم . فإنه سيجد نفسه أمام مجموعة من القوانين قد خلقها الله فى هذا الكون وربط الكون بها فى ظواهره ربطا عاديا ، بحيث إذا ما اكتشف الإنسان قانونا من قوانين الكون ، فإنه بإمكانه أن يستثمر هذا القانون . ويستعمله فى الظواهر التى خلقه الله من أجل أن يكون ضابطا لها .

ومهمة العلماء الأساسية أن يكتشفوا هذه القوانين .

ولقد دفع الإسلام الحنيف أمة المسلمين إلى أن يبحثوا عن هذا الكون وفيه لاكتشاف أسراره ، والوقوف على قوانينه ، حتى يتمكنوا من استعمار الأرض التى هى مهمتهم ، والتى خلقوا من أجلها : « هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ، فاستغفروه ثم توبوا إليه ، إن ربى قريب مجيب » (١) .

وتسير الإنسانية سيرها الطبيعى حين تبحث عن القانون فى الطبيعه

(١) سورة : هود ٦١ .

والمادة الحية وغير الحية ، بقصد الوقوف على أسراره ، والتمكن من الانتفاع به واستثماره .

ولكن الإنسانية تضل حين تطرح القضية طرحا خاطئاً ، وتتساءل عن ارتباط الظاهرة بالقانون ، أهو ارتباط عادى . أو ارتباط سببى على ، وهم يختلفون (١) فى الإجابة على هذا السؤال اختلافا تتسع شقته أو تضيق ، غير أن النتيجة الصارخة من كل هذا الخلاف أن القضية قد وضعت وضعا خاطئا ، فيكفى الإنسان فقط أن يبحث عن القانون المبثوث فى الكون فيكتشفه . ويتعامل معه فى منفعته على نحو ما خلقه الله عز وجل .

ونحن معاشر المسلمين لا نجد إشكالا عقديا حول السؤال المطروح ، إننا نعتقد أن لله عز وجل فعله المطلق ، وقد يفعل الله فعله المباشر من غير قانون كما يظهر لنا فى المعجزات والكرامات وقد يفعل بواسطة ما يخلق من القوانين ، وهو قادر على أن يوقفها ، ويبطل عملها ، غير أن هذه القوانين قد خلقها الله مظهراً من مظاهر حكمته البالغة فى صنع الكون ، ودقة علمه المحيط فى هذا العالم المخلوق ، والمسلم يعلم وغير المسلم أن ارتباط الظاهرة بالقانون الطبيعى إنما هو ارتباط عادى يتخلف حين يريد الله له أن يتخلف ويعمل حين يريد له أن يعمل .

والمسلم حين يعلم ذلك ويدركه من الناحية العقائدية يخفف عنه هـــذا الإدراك آلام الفشل حـين يأخذ فى الأسباب وهو يتعامل مع الطبيعة ، ولكنه لا يدرك النتائج . وهذه الآلام التى يعفى المسلم منها نفسه عند الفشل تكون مدمرة غاية التدمير لهالأناس آخرين يقعون فى نفس الظرف ، ولكنهم لا يستظلون بشريعة الإسلام .

(١) راجع تهافت الفلاسفة للغزالى ـ تهافت التهافت لابن رشد ، هذه فى كتب تاريخ الفلسفة الغربية .

إيمان المسلم بنظام الكون ، وارتباط الظاهرة بقانونها يدفعه إلى الأخذ بالأسباب ، وإيمانه فى نفس الوقت بأن ارتباط الظاهرة بالقانون إنما هو من خلال إرادة الله وقدرته يعفيه من تدمير نفسه عند الفشل .

وقد ينظر المرء إلى الكون من زاوية أخرى ، ينظر إليه باعتبار خالقه ومالكه ، وهو يعلم إن كان مسلما أن خالق الكون هو الله عز وجل قد خلقه قانونا ، كما خلقه ظواهر .

وهو حين يقف على هذه الحقيقة يقف معها على الإباحة المطلقة ، إلا من حدود التشريع للانسان المسلم أن ينتفع بهذا الكون مادام ملتزما بتشريعات مالكه ، فهو يجوز له أن يعلم أسراره ويقرأ مسايره ، ولكن بشرط أن يكون العلم لله لا للمجتمع ، ولا للكياسة والفخار « اقرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الإنسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم ، الذى علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم » (العلق من ١ — ٥)

وحين يكون العلم بأسرار الكون لله ، فإنه لا يتأتى من هذا العلم ضرر يذكر ، ولا إتلاف لأموال ، ولا إزهاق لأنفس ، ولا حتى مضايقة تقلق الأفئدة ، وتتلف المزاج ، ذلك أن العالم بأسرار الكون لابد أن يحيط علمه بسياج من الأخلاق المتمثل فى مجموعة القواعد المنزلة من رب هذا الكون .

والإنسان حين ينظر إلى الكون ملكا وتملكا ، فإنه يجوز له ذلك . ولكن فى إطار من التشريع ينظم العلاقة حين يجتمع على البقعة الواحدة مجموعة من بنى الإنسان .

وعلى الجملة فإن الكون فيما يتعلق بقوانينه ، والانتفاع به وتملكه ، وكشف أسراره متاح أمام الإنسان ، وقد تدخله العقيدة لتحكم تصرفات الإنسان وتعامله فيه ، كما يدخله التشريع ، إذا أصبح بنو الإنسان أطرافا فى بعض بقاع الكون ، بحيث يتأتى بينهم النزاع ، أو يحتمل أن يقع بينهم الخلاف .

فى دائرة التاريخ :

وفى العصور المتأخرة طرحت تساؤلات حول حركة التاريخ ، وأفتى فيها ماركس بفتياه على نحو ما رأينا وتأمل الناس القرآن الكريم ، وبعض الكتب التى ظهرت فى عصور متقدمة بعد نزول القرآن الكريم ، وقريبة منه فوجدوا أن القرآن والكتب التى استفادت من منهجه يؤكدون جميعاً أن للتاريخ سنن ، كما أن للكون قوانين ، وليست هذه السنن التاريخية سوى قواعده العامة التى تحكم ظواهره ، ويجب على الانسان أن يتعامل معها كما يتعامل مع قوانين الطبيعة .

والذى ينظر إلى التفسير الاسلامى للتاريخ ، يستاء غاية الاستياء مما فعله ماركس حين جعل الاقتصاد الذى هو من صنع الانسان متحكما فى التاريخ والانسان .

وهكذا يرتفع تصور الاسلام بالانسان فى جانبيه المادى والمعنوى ارتفاعا عظيما .